

ويستمر صرف المعاش للطلبة الذين يبلغون سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية وذلك حتى نهاية شهر يونية من تلك السنة .
وعند قطع استحقاق الطلبة في الحالة رقم (٣) يعاد تسوية المعاش على باقي المستحقين الذين كانوا موجودين وقت الوفاة .

ماد

٤- أولاده ومن يعولهم من إخوته الذكور الذين جاوزوا الحادية والعشرين وكانوا وقت وفاة المورث مصابين بعجز صحي يمنعهم عن الكسب ويثبت حالة العجز وقت الاستحقاق بقرار من القومسيون الطبي العام ، وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٢٨) .

٥- الأرمال والمطلقات وغير المتزوجات من بناته وإخوته .

٦- الوالدان :

ويشترط لاستحقاق الوالدة ألا تكون متزوجة من غير والد المتوفى ، كما يجب ألا يكون للإخوة والأخوات والوالدين وقت الوفاة دخل خاص يعادل قيمة استحقاقهم في المعاش أو يزيد عليه . فإذا نقص عما يستحقونه ربط لهم معاش بمقدار الفرق ويثبت عدم وجود دخل وتحدد قيمته إن وجد بإقرار المستحق مع شهادة إدارية تؤيد إقراره .

مادة ٢٧-

يقطع معاش الأرملة عند زواجها ، ويعود إليها حقها في المعاش إذا طلقت أو ترملت لأول مرة خلال عشرة سنوات من تاريخ زواجها .
فإذا كان معاش الأرملة أو الوالدين قد رد إلى أولاد صاحب المعاش ، فلا يعود إليها من معاشها إلا الجزء الباقي دون رد .

ولا يجوز للأرملة الجمع بين معاشها عن زوجها الأول ومعاشها عن زوجها الأخير وفي هذه الحالة يمنح لها المعاش الأكثر فائدة .

مادة ٢٨-

يقطع المعاش المستحق للذكور من الأولاد والإخوة إذا جاوزوا الحادية والعشرين واستثناء مما تقدم يستمر صرف المعاش بالنسبة إلى هؤلاء المستحقين في الأحوال الآتية :

١- إذا كان مستحق المعاش طالبا في إحدى مراحل التعليم التي لا تجاوز التعليم الجامعي أو العالي فيؤدى إليه المعاش ، وذلك إلى أن يتم السادسة والعشرين أو ينتهى دراسته أى التاريخين أقرب .

- ٢- إذا كان مصابا بعجز صحي يمنعه عن الكسب وذلك إلى أن يزول العجز ويثبتت هذه الحالة وقت الاستحقاق بقرار من القومسيون الطبي العام .
 ويحرم الإخوة من المعاش إذا ثبت وجود دخل لهم يعادل المعاش المستحق لهم أو يزيد عليه فإذا نقص أدى إليهم الفرق .
 يقطع معاش البنات والأخوات عند زواجهن والأمهات إذا تزوجن من غير والد المتوفى . وتمنح البنت أو الأخت ما كان يستحق لها من معاش إذا طلقت أو ترميت خلال عشرة سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج أو من تاريخ وفاة المنتفع . أو صاحب المعاش أيهما الحق . وذلك دون إخلال بحقوق باقى المستحقين عن صاحب المعاش . فإذا كان للبنت أو الأخت دخل خاص خصم من معاشها ما يعادل مبلغ الدخل .. ولا تعتبر النفقة دخلا .
 يستحق الزوج في حالة وفاة زوجته النصيب المحدد بالجدول رقم ٣ المرافق إذا كان وقت وفاتها مصابا بعجز صحي يمنعه عن الكسب . وتثبت حالة العجز بقرار من القومسيون الطبي العام .
 ويشترط ألا يكون له وقت الوفاة دخل خاص يعادل قيمة استحقاقه في المعاش أو يزيد عليه .
 فإذا نقص الدخل عما يستحقه ربط له معاش بمقدار الفرق وفي هذه الحالة يوزع باقى المعاش المستحق عن الزوجة على المستفيدين في حدود الأنصبة المبينة بالجدول المذكور بافتراض عدم وجود الزوج .
 يقف صرف المعاش إلى المستحقين عن المنتفع أو المستحقين عن صاحب المعاش إذا استخدموا في أي عمل وكان دخلهم منه يعادل المعاش أو يزيد عليه فإذا نقص الدخل عما يستحقونه من معاش أدى إليهم الفرق ويعود حق هؤلاء في صرف المعاش كاملا أو جزء منه إذا انقطع هذا الدخل كله أو بعضه
 استثناء من أحكام حظر الجمع بين المعاش والدخل أو بين معاشين أو أكثر المنصوص عليها في المواد (٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١) يجوز الجمع في الحالات الآتية :
 ١- إذا لم يزد المجموع على عشرة جنيهات شهريا .
 ٢- إذا كان المعاشان مستحقان عن والدين خاضعين لأحكام هذا القانون وكان مجموع الاستحقاق في المعاشين لا يجاوز خمسة وعشرون جنيها شهريا .

ل السنة

باقى

مادة ٢٩-

ناتوا

لعجز

حكم

مادة ٣٠-

يجب

قيمة

معاش

ل مح

ست أو

مادة ٣١-

يعود

جها

مادة ٣٢-

الدية

هؤلاء

عليه

ين أو

٣- إذا لم يجاوز مجموع مرتب الزوجة من العمل أو معاشها أو المعاش الذي يؤول إليها من زوجها خمسة وعشرون جنيها .
فإذا زاد المجموع على القدر المنصوص عليه في البنود السابقة أدى إليهم من المعاش الأخير القدر الذي يكمل المجموع المذكور .

مادة

مادة

الفصل الرابع سقوط الحق في المعاش أو المكافأة

مادة

مادة ٣٣- استثناء من القوانين والقرارات المقررة لقواعد الحرمان من المعاش أو المكافأة لا يجوز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش من المعاش أو المكافأة إلا بحكم تأديبي وفي حدود الربيع * .
ولا يجوز الحكم بحرمان صاحب المعاش وفقا لحكم الفقرة الأولى إلا عن الأعمال التي وقعت منه قبل تركه الخدمة .

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات صرف المعاش أو المكافأة ومن تصرف إليهم في حالة وجود المنتفع أو صاحب المعاش في السجن .

مادة ٣٤- يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة أو التأمين أو أية مبالغ مستحقة لدى الصندوق في ميعاد أقصاه سنتان من تاريخ صدور قرار إنهاء خدمة المنتفع أو وفاة صاحب المعاش أو استحقاق المبلغ حسب الحال وإلا انقضى الحق في المطالبة به . وتعتبر المطالبة بأي من المبالغ المتقدمة منظوية على مطالبته بياقي المبالغ المستحقة لدى الصندوق .

وينقطع سريان المدة المشار إليها بالنسبة إلى المستحقين جميعا إذا تقدم أحدهم بطلب في الموعد المحدد .

مادة ٣٥- كل معاش لا يصرفه صاحبه في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ الإخطار بربط المعاش أو من تاريخ آخر صرف ينقضى الحق في المطالبة به ، والمبالغ التي لم يتم صرفها تؤول إلى الصندوق .

* انظر الأمر رقم ٧١/٤٠٨ الخاص بإنشاء محكمة تأديبية

ي يزول

هم من

المكافأة

يحكم

الأعمال

ة لدى

تفع أو

ق في

البته

أحدهم

بربط

التي

الفصل الخامس

العودة إلى الخدمة

مادة ٣٦- إذا أعيد صاحب المعاش إلى الخدمة في إحدى الجهات المنصوص عليها في

المادة (١) بعد العمل بهذا القانون وقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه .

مادة ٣٧- إذا أعيد صاحب المعاش إلى الخدمة في إحدى الوظائف التي ينتفع شاغلها

بأحكام هذا القانون اعتبرت مدة خدمته متصلة أو منفصلة عند تسوية معاشه أيهما أصلح له .

مادة ٣٨- إذا أعيد إلى الخدمة بعد العمل بهذا القانون في وظيفة ينتفع شاغلها بأحكامه

موظف أو مستخدم أو عامل ، ولم يكن قد أستحق معاشا جاز له حساب مدة خدمته السابقة الآتي بيانها كلها أو بعضها .

(أ) مدة الخدمة التي قضيت في ظل العمل بأحكام هذا القانون المشار إليها في المادة (١٣) .

(ب) مدة الخدمة السابقة على العمل بأحكام هذا القانون التي قضيت على درجات بميزانية الإدارة بعد ١٥/٥/١٩٤٨ .

ويشترط لحساب تلك المدة أن يطلب المنتفع ذلك في ميعاد أقصاه ستة أشهر من تاريخ عودته ويتعين عليه في هذا الحالة أداء مبالغ تقدر وفقا للم جدول رقم (٤) المرافق إما دفعة واحدة أو بطريق التقسيط وفقا لأحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٦٠) ويبدأ اقتطاع الأقساط من مرتب الشهر الثاني لانتهاه تلك الفترة.

وإذا كان المنتفع معاملا بأحكام هذا القانون خلال مدة خدمته السابقة وانتهت خدمته قبل أن تبلغ مدتها ثلاث سنوات ولم يكن قد حصل على مكافأة عنها ، حسبت تلك المدة في المعاش دون أداء أية مبالغ عنها وذلك مع مراعاة حكم المادة (٥٤) .

وإذا انتهت خدمة المنتفع دون أداء الأقساط المنصوص عليها كاملة اقتطعت الأقساط الباقية من معاشه .

وتكون تسوية معاش المنتفع بإحدى الطريقتين الآتيتين أيتهما أصلح له :

- ١- يسوى المعاش عن فترتي الخدمة وفقا لأحكام المادة (١٥) باعتبارها وحدة واحدة.
- ٢- يحسب المعاش الخاص بمدة الخدمة السابقة وفقا للجدول رقم (٥) على أساس المبلغ الذي يتعين على المنتفع أدائه طبقا لحكم الفقرة الأولى ، وعلى أساس سنه في تاريخ العودة إلى الخدمة ويتقاضى المنتفع هذا المعاش بالإضافة إلى معاشه عن مدة الخدمة الجديدة محسوبا وفقا لأحكام المادة (١٥) ودون التقيد بالمدد المنصوص عليها في المادة (١٤) .
- على أنه إذا انتهت خدمة المنتفع ولم يكن مجموع فترتي خدمته قد بلغ الحد المنصوص عليه في المادة (١٤) فإنه يستحق مكافأة تحسب بإحدى الطريقتين الآتيتين أيتهما أصلح له :-
- (١) وفقا لأحكام المادة (٢٣) عن مجموع فترتي خدمته وعلى أساس مرتبه الأخير مع خصم جملة الأقساط الباقية من مكافأته .
- (٢) وفقا لأحكام المادة (٢٣) عن مدة خدمته الجديدة مضافا إليها مجموع الأموال السابق أدائها عن مدة خدمته السابقة محسوبا عليها بقاعدة بواقع (٣%) حتى تاريخ انتهاء الخدمة .

الفصل السادس أحكام خاصة

- مادة ٣٩- المعاشات والمكافآت التي تسوى طبقاً لأحكام هذا القانون هي وحدها التي يلتزم صندوق التأمين والمعاشات أدائها . أما ما يمنح زيادة عليها بمقتضى قوانين أو قرارات خاصة فتلتزم بها الخزنة العامة .
- مادة ٤٠- يوقع الكشف الطبي على مستحقي المعاش في حالات العجز الصحي وفقاً لأحكام المواد (٣٠، ٢٨، ٢٦) في المواعيد التي يحددها القومسيون الطبي العام ، ويستمر صرف المعاش عن الشهر الذي حدد لتوقيص الكشف الطبي على مستحقي المعاش والشهر التالي له ولا يصرف المعاش بعد ذلك إلا إذا ثبت استمرار حالة العجز .
- ويثبت الحق نهائياً في المعاش متى قرر القومسيون الطبي العام عدم إمكان شفاؤه.
- مادة ٤١- على دائرة التأمين والمعاشات أن تصرف مؤقتاً جزءاً من المعاش أو المكافأة الذي لا يكون محلاً لأية منازعة وذلك إلى أن تتم التسوية نهائياً
- مادة ٤٢- لا يجوز لكل من الدائرة وصاحب الشأن المنازعة في قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة بعد مضي سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية ، أو من تاريخ صرف المكافأة أو مبلغ التأمين وذلك فيما عدا حالات إعادة تسوية مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة بالزيادة نتيجة حكم قضائي نهائي ، وكذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية ، كما لا يجوز المنازعة في قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة في حالة صدور قرارات إدارية أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة يترتب عليها خفض المراتب التي اتخذت أساساً لتقدير قيمة التأمين أو المعاش أو المكافأة .
- مادة ٤٣- في حالة وقف المعاش أو قطعه يؤدي المستحق عن الشهر الذي وقع فيه سبب الوقف أو القطع على أساس شهر كامل ، وذلك مع مراعاة أحكام الفقرة الأولى من المادة (٢٦) :
- وفي حالة رد معاش بعض المستحقين على غيرهم من المستفيدين يعاد ربط المعاش من أول الشهر التالي لتاريخ واقعة الاستحقاق .
- وتحدد اللائحة التنفيذية :
- (أ) نظام مواعيد وكيفية صرف المعاشات

- (ب) الجهات التي تصرف منها المعاشات دون خصم أية مصاريف مقابل صرفها .
(ج) الجهات التي تصرف منها المعاشات لمستحقيها بناء على طلبهم من غير المحددة في البند (ب) مقابل خصم المصاريف المستحقة عن عملية الصرف.

* الباب الخامس في استبدال المعاشات

مادة ٤٤ - لأصحاب المعاشات عند انتهاء الخدمة أن يطلبوا إما صرف معاشهم بالكامل أو استبدال نفود جزء من حقهم فيه بحيث لا يتجاوز الجزء المستبدل (ربيع المعاش) ، وبشرط ألا يقل ما يتبقى بعد الاستبدال عن ستة جنيهاً . وذلك بمراعاة الأحكام المنصوص عليها في هذا الباب .

ويحدد رأسمال المعاش المستبدل طبقاً للجدول رقم (٦) المرافق ووفقاً لسن صاحب المعاش وحالته الصحية . ويراعى زيادة كسور الجنيصة من الجزء المستبدل إلى أقرب نصف جنيه حسب الحال مع عدم الإخلال بالحدود المشار إليها في الفقرة الأولى .

مادة ٤٥ - يحال طالب الاستبدال إلى القومسيون الطبي العام للكشف عليه وتقدير درجة صحته بصفة نهائية ، ولا يقبل الطلب إلا إذا كانت صحته جيدة أو متوسطة ، وفي الحالة الأخيرة يزيد القومسيون الطبي على سن الطالب عدداً من السنوات بنسبة حالته الصحية .

* مادة ٤٦ - يعتبر الاستبدال قائماً من تاريخ قبول تقدير رأس المال ويقتطع القسط مقدماً خصماً من المعاش .

مادة ٤٧ - المستحقون عن صاحب المعاش الذي استبدل جزءاً من معاشه يسوى استحقاقهم على أساس أن عائلهم لم يستبدل شيئاً من معاشه .

مادة ٤٨ - لا يجوز للمستحقين عن صاحب المعاش استبدال معاشاتهم .

* تعدلت بالأمر رقم ٨٢/٨٠٢ لتصبح (مادة ٤٦ - يعتبر الاستبدال قائماً من التاريخ الذي اتفق فيه على مبلغ الاستبدال ويقتطع من المعاش مبلغ بمقدار يعادل نسبة المعاش المستبدله) .

- " بدء سريان التعديل ١٩٨٢/٢/٢٧ ؛ غير أن أحكام المادة ٤٦ لا تسري على من استبدل معاشه قبل ١٩٨٢/٢/٢٧ " (المادة ٢ من الأمر ٨٢/٨٠٢) .

الباب السادس

في صرف قروض بضمان مبلغ المكافأة أو التأمين أو المعاش

* مادة ٤٩- يجوز للدائرة أن تقرض نفقدا للمتقدين بأحكام هذا القانون للذين لا تقل مسدة خدمتهم عن خمس سنوات . وذلك أثناء مدة خدمتهم وفي حدود الاعتمادات التي يخصصها مجلس الإدارة لهذا الغرض ، وبالفائدة التي يحددها بحيث لا تقل عن (٤,٥%) سنويا .

* تعديل بالقانون رقم ٦٥/٣٠ وكذلك بالقانون رقم ٦٧/٧ لتصبح (مادة ٤٩- يجوز للدائرة أن تقرض نفقدا للمتقدين بأحكام هذا القانون للذين لا تقل مدة خدمتهم عن ثلاث سنوات وذلك أثناء مدة الخدمة وفي حدود الاعتمادات التي يخصصها مجلس الإدارة لهذا الغرض وبالفائدة التي يحددها بحيث لا تقل عن ٤,٥% سنويا ويكون صرف هذه القروض في الحدود الآتية :

- ١- مرتب ثلاث أشهر لمن تبلغ مدة خدمته ثلاث إلى خمس سنوات تسدد على سنة واحدة .
- ٢- مرتب خمسة أشهر لمن تكون مدة خدمته أكثر من خمس سنوات حتى عشر سنوات تسدد في مدة أقصاها سنتين .
- ٣- مرتب سبعة أشهر لمن تكون مدة خدمته أكثر من عشر سنوات حتى خمسة عشرة سنة تسدد في مدة أقصاها ثلاث سنوات .
- ٤- مرتب تسعة أشهر لمن تزيد مدة خدمته عن خمسة عشرة سنة تسدد في مدة أقصاها ثلاث سنوات وذلك شريطة ألا يتجاوز سن المتقن ٥٧ عاما . فإذا زادت عن هذا القدر فلا يجوز أن يزيد القرض الممنوح له وفوائده عن المبلغ الذي يستحق في حالة الوفاة في تاريخ نهاية مدة السداد . ولا يجوز أن تزيد مدة السداد بأية حال عن المدة الباقية لبلوغ سن التقاعد كما لا يجوز لجاء قرض آخر إلا بعد سداد الرصيد المتبقي مما يستحق من مكافأة أو معاش أو من مبلغ التأمين الذي يستحق في حالة وفاته أو فصله من الخدمة بسبب العجز عن العمل . ولا يجوز خصم الرصيد المتبقي من المعاش المستحق للورثة إلا في حدود الربع فإذا لم تكن هناك استحقاقات يخصم منها للرصيد يتحصل به الصندوق خصما من ريع استثمار أمواله . ويجوز لمجلس الإدارة تخفيض قيمة ما يجوز صرفه من قروض وكذا تخفيض مدة السداد .

- بدء سريان التحديل الأخير ١ مارس ١٩٦٧ .

ويعكون صرف هذه القروض في الحدود الآتية :-

مادة -

- ١- مرتب شهرين لمن تبلغ مدة خدمتهم خمس سنوات .
- ٢- مرتب ثلاثة أشهر لمن تبلغ مدة خدمتهم أكثر من خمس سنوات إلى عشر سنوات .
- ٣- مرتب ستة أشهر لمن تبلغ مدة خدمتهم أكثر من عشر سنوات وبشرط ألا يتجاوز سنه ٥٧ سنة . فإذا زادت عن هذا القدر فلا يجوز أن يزيد القرض الممنوح له وفوائده عن المبلغ الذي يستحق في حالة الوفاة في تاريخ نهاية السداد .

ويسدد رصيد القرض على مدة أقصاها سنه بالنسبة للبند (١) وسنتان بالنسبة للبند (٢) وثلاثة سنوات بالنسبة للبند (٣) حسب رغبة المنتفع .

ولا يجوز أن تزيد مدة السداد بأية حال عن المدة الباقية لبولوج سن التقاعد ، كما لا يجوز إجراء قرض جديد إلا بعد سداد رصيد القرض السابق ، وإذا انتهت خدمة المنتفع لأي سبب قبل الانتهاء من سداد القرض خصم الرصيد المتبقى مما يستحق من مكافأة أو معاش أو من مبلغ التأمين الذي يستحق في حالة وفاته أو فصله من الخدمة بسبب العجز عن العمل . ولا يجوز خصم الرصيد المتبقى من المعاش المستحق للورثة إلا في حدود الربع فإذا لم تكن هناك استحقاقات يخصم منها الرصيد ؛ يتحمل به الصندوق خصما من ربح استثمار أمواله . ويجوز لمجلس الإدارة تخفيض قيمة ما يجوز صرفه من قروض ، وكذا تخفيض مدة السداد . *

مادة

* مادة

* يوجب الأمر رقم ١٦٣/٧٢ شيفرة مادة جديدة تحمل رقم " ٤٩ " تنص على ما يلي :-

(مادة ٤٩ أ - على الرغم مما ورد في المادة ٤٩ ، يجوز للدائرة بمصادقة قائد المنطقة وبتوصية إدارة صندوق التقاعد والتأمين منح قروض للمنتفعين بمقتضى قانون المكافآت وذلك لأغراض السكن والشروط التي تعينها إدارة صندوق التقاعد والتأمين)

- " بدء مريان التعديل ١٩٧٣/٥/٣ .

* تعدد

يتولى

وخمسون

جنازته

فوراً له

قيامه بـ

بـ

الباب السابع

في صرف منحة ومصاريف جنازة في حالة الوفاة

مادة ٥٠ - في حالة وفاة أحد المنتفعين بأحكام هذا القانون تستمر الجهة التي كان يتبعها في صرف صافي المرتب الشهري المستحق له بافتراض عدم وفاته دون خصم ما يكون مستحقاً عليه من أقساط . وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفي المواعيد المقررة لصرف المرتبات خصماً على البند الذي كان يتحمل بالمرتب أو من وفورات الميزانية لتلك الجهات ويتم هذا الصرف إلى الأرملة إن وجدت ، فإن تعدد فيقسم بينهم بالتساوي ، ومع ذلك في حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الأرملة يستحقون ما كان يستحق لو الدتةن فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ويصرف الاستحقاق إلى الولي الشرعي إن وجد ، فإن لم يوجد فيصرف إلى متولى شئونهم .

في عشر

نشرط ألا

القرض

في نهاية

بالنسبة

وفي جميع الأحوال يجب ألا يزيد ما يصرف عن مرتب ثلاثة أشهر . فإذا كان المنتفع قد صرف مقدماً مرتب الشهر الذي حدثت فيه الوفاة فلا يصرف إلا مرتب الشهرين التاليين . ولا يلتزم الصندوق بالمنح التي تصرف وفقاً لحكم الفقرة الأولى.

أحد ، كما

انتهت

تبقى مما

وفاته أو

بقي من

يخصم

تخفيض

مادة ٥١ - في حالة وفاة صاحب المعاش تستمر الدائرة في صرف صافي المعاش الشهري الذي كان يصرف إليه بافتراض عدم وفاته وفقاً لأحكام المادة السابقة ويتحمل به الصندوق . على كل جهة أن تؤدي بالنسبة لكل منتفع يتوفى أثناء الخدمة نفقات جنازته وتقدر هذه النفقات بمقدار المرتب المستحق عن شهر واحد بحد أدنى قدره (خمسة جنيهات) وبحد أقصى قدره (عشرون جنيهاً) ولا يلتزم الصندوق بهذه النفقات . يلتزم الصندوق بأن يؤدي بالنسبة إلى كل صاحب معاش نفقات جنازته . وتقدر هذه النفقات بمقدار معاش شهر بحد أدنى قدره (خمسة جنيهات) وبحد أقصى قدره (عشرون جنيهاً) .

* مادة ٥٢ -

وتؤدي هذه النفقات فوراً إلى من يثبت قيامه بدفعها سواء كانت أرملة المنتفع أو أرملة صاحب المعاش أو أرشد عائلته أو أي شخص يقدم ما يثبت قيامه بدفع هذه النفقات .

التقاعد

صندوق

* تعملك بموجب المادة ٦ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ لتسييم (مادة ٥٢ - على كل جهة أن تؤدي بالنسبة لكل منتفع يتوفى أثناء الخدمة نفقات جنازته وتقدر هذه النفقات بمقدار المرتب المستحق عن شهر واحد بحد أدنى قدره (٢٥٠) مائتان وخمسون شيكلاً جديداً ولا يلتزم الصندوق بهذه النفقات . ويلتزم الصندوق بأن يؤدي بالنسبة إلى كل صاحب معاش نفقات جنازته وتقدر هذه النفقات بمقدار معاش شهر واحد بحد أدنى قدره (٢٥٠) مائتان وخمسون شيكلاً جديداً وتؤدي هذه النفقات فوراً إلى من يثبت قيامه بدفعها سواء كانت أرملة المنتفع أو أرملة صاحب المعاش أو أرشد عائلته أو أي شخص يقدم ما يثبت قيامه بدفع هذه النفقات .)

- بدء سريان التعديل ١/١/١٩٩٦ .

الباب الثامن أحكام عامة

مادة ٥٣- يجوز للمنتفع تأجيل سداد الأقساط المستحقة عليه عن مدد خدمته السابقة خلال الفترة التي لا يستحق فيها مرتباً أو يحصل فيها على مرتب مخفض على أن تحصل هذه الأقساط بعد ذلك من أول مرتب كامل يصرف إليه ، وذلك طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة (٦٠) على أنه في حالة الاستيلاء يستمر خصم الأقساط المشار إليها من المرتب المخفض .

* مادة ٥٤- تؤدى إلى الصندوق الاشتراكات والأقساط المستحق أدائها وفقاً لأحكام هذا القانون من المعارين طبقاً للشروط والأوضاع الآتية :

(أ) بالنسبة للمعارين إلى جهات داخل القطاع تلتزم الجهة التي تتحمل بالمرتب بأن تقتطع منه تلك الاشتراكات والأقساط وتؤديها في المواعيد المقررة إلى الدائرة ، كما تتحمل تلك الجهة طوال فترة الإعارة بالحصة التي تلتزم بها طبقاً للبند ثانياً من المادة (٨) وتسرى هذه الأحكام بالنسبة إلى المعارين إلى جهات خارج القطاع إذا كانوا يتقاضون مرتباتهم كاملة من الجهات الأصلية التابعين لها .

* تعديلاته بالأمر رقم ٨٤/٨٤٠ لتعظيم (مادة ٥٤- تؤدى إلى الصندوق الاشتراكات والأقساط المستحق أدائها وفقاً لأحكام هذا القانون من المعارين طبقاً للشروط والأوضاع الآتية :

أ- بالنسبة للمعارين إلى جهات داخل القطاع تلتزم الجهة التي تتحمل بالمرتب بأن تقتطع منه تلك الاشتراكات والأقساط وتؤديها في المواعيد المقررة إلى الدائرة كما تتحمل تلك الجهة طوال فترة الإعارة بالحصة التي تلتزم بها طبقاً للبند ثانياً من المادة (٨) وتسرى هذه الأحكام بالنسبة إلى المعارين إلى الجهات خارج القطاع إذا كانوا يتقاضون مرتباتهم كاملة من الجهات الأصلية التابعين لها .

ب- بالنسبة لغير هؤلاء من المعارين إلى جهات خارج القطاع - يؤجل أداء الاشتراكات والأقساط إلى حين انتهاء فترة الإعارة وتلتزم الجهة الأصلية التي يتبعها المعار بأن تؤدي الحصة المشار إليها في المادة ٨ المستحقة عن فترة الإعارة دفعة واحدة عند انتهاء تلك الفترة كما يلتزم المعار عند انتهاء هذه الفترة بأن يؤدي إلى الصندوق قيمة المبالغ المستحقة عليه على الوجه الآتي :

١- اشتراكات التأمين والمعاشات المستحقة عن فترة الإعارة وتؤدى دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ انتهاء فترة الإعارة محسوبة عليها فائدة قدرها ٤,٥% سنوياً من تاريخ انتهاء تلك الفترة حتى تاريخ الأداء والاحص بالمعاش أو المكافأة عن تلك المدة بواقع نصف النسب المشار إليها في المادتين (٢٣، ١٦) .

٢- أقساط العدد السابقة وتؤدى إما دفعة واحدة وفقاً لحكم البند السابق أو بالتقسيط وفقاً لحكم المادة (٦٠) .

- بدء سريان التحديل ١٩٨٤/١/١٠ .

(ب) بالنسبة لغير هؤلاء من المعارين إلى جهات خارج القطاع - يؤجل أداء الاشتراكات والأقساط إلى حين انتهاء فترة الإعارة - وتلتزم الجهة الأصلية التي يتبعها المعار بأن تؤدي الحصة المشار إليها في المادة (٨) المستحقة عن فترة الإعارة دفعة واحدة عند انتهاء تلك الفترة ، كما يلتزم المعار عند انتهاء هذه الفترة بأن يؤدي إلى الصندوق قيمة المبالغ المستحقة عليه على الوجه الآتي :

- ١- اشتراكات التأمين والمعاشات المستحقة عن فترة الإعارة وتؤدي دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ انتهاء فترة الإعارة محسوباً عليها فائدة قدرها (٤,٥%) سنوياً من تساريخ انتهاء تلك الفترة حتى تاريخ الأداء وإلا حُجب المعاش أو المكافأة عن تلك المدة بواقع نصف النسب المشار إليها في المادتين (٢٣، ١٩).
- ٢- أقساط المدد السابقة وتؤدي إما دفعة واحدة وفقاً لحكم البند السابق أو بالتقسيط وفقاً لحكم المادة (٦٠) .

وتسرى الأحكام للمتقدمة بالنسبة لمدد التكليف والأجازات الدراسية بدون مرتب ومدة البيعة الرسمية ، وكذا الإجازات الاعتيادية والاستثنائية بدون مرتب . *

- * بموجب الأمر رقم ٨٤/٨٤٠ أضيفت مادتان جديدتان تحمّلان الرقمين ١٥٤، ٥٤ بـ فتحتان على ما يلي :-
- (مادة ١٥٤ - أ) مع مراعاة ما ورد في الفقرة بـ تسري أحكام المادة ٥٤ (ب) بالتغيرات المقترحة على المنتفع الذي يكون في إجازة بشرط أن يخدم بعد انتهاء إجازته مدة تعادل مدة الإجازة أو تزيد عليها .
- (ب) إذا لم يعد المنتفع إلى الخدمة بعد انتهاء إجازته أو لم يمه مدة الخدمة بمقتضى الفقرة (أ) فلا تدخل مدة الإجازة كلاً أو جزءاً في المدد المحسوبة في المعاش .
- (ج) يسرى معاش المنتفع الذي لم يعد إلى الخدمة بعد انتهاء إجازته على أساس المرتب الأخير الذي كان يستحقه في الشهر الأخير من الإجازة التي صادق عليها المسؤول حسب مدلوله في المادة ١٠ من القانون .
- (د) يسرى معاش المنتفع الذي لم يمه مدة الخدمة بمقتضى الفقرة (أ) على أساس المرتب الأخير المذكور في المادة ١٥ غير أن مدة الإجازة المذكورة لا تدخل في المدد المحسوبة في المعاش .
- (هـ) إذا دفع المنتفع اشتراكه عن مدة الإجازة ولم يمه مدة الخدمة بمقتضى الفقرة (أ) فيحق استرجاع ما دفعه من المبالغ حيث تسرى على أساس المرتب الأخير المذكور في المادة ١٥ حسب قيمة ذلك المرتب في سلم الأجور بتاريخ الدفع .
- (و) إذا تحملت هيئة دفع مرتب المنتفع ودفعت الاشتراكات عن مدة إجازته دون أن يمه المنتفع مدة الخدمة بمقتضى الفقرة (أ) فيحق لها استرجاع ما دفعته من المبالغ حيث تسرى على أساس المرتب الأخير الذي دفع المنتفع بمقتضى المادة ١٥ حسب قيمة ذلك المرتب في سلم الأجور بتاريخ الدفع .
- (ز) في هذه المادة : " الإجازات " الإجازات الدراسية بدون مرتب والإجازات الاعتيادية بدون مرتب .
- مادة ٥٤ ب - (أ) تسرى الاشتراكات عن مدة الإعارة وعن مدة الإجازة بموجب المادتين ٥٤ و - ١٥٤ على أساس المرتب الأخير المذكور في المادة ١٥ حسب قيمة ذلك المرتب في سلم الأجور بتاريخ الدفع .
- (ب) يجوز لإدارة الصندوق أن تقرر دفع الاشتراكات عن مدة الإجازة بأقساط شهرية وبالشروط التي تقررها .
- بدء سريان التعديل ١٩٨٤/١/١٠ غير أنه لا تسري المادتان ٥٤ و ٥٤ ب على المنتفع الذي كان في إجازة أو إعارة عشية العاشر من يناير ١٩٨٤ (المادة ٤ من الأمر ٨٤/٨٤٠) *

- مادة ٥٥- يجوز لرئيس مجلس الإدارة التجاوز عن الإخلال بالمواعيد المنصوص عليها في هذا القانون إذا كان ذلك ناشئاً عن أسباب مبررة .
- مادة ٥٦- إذا قلت حصيلة استثمار أموال الصندوق في أي سنة عن (٤.٥%) إلترمت الخزانة العامة أداء الفرق في عائد الاستثمار ، وذلك خلال شهر من تاريخ اعتماد الميزانية العامة للإدارة عن السنة التالية لاعتماد الحسابات الختامية للصندوق .
- مادة ٥٧- تستبعد الاشتراكات والمبالغ المنصوص عليها في المادة (٨) من المبالغ التي تربط عليها الضريبة على المرتبات وما في حكمها والمكافآت والمعاشات واستثناء من أحكام القوانين المقررة لرسم الدمشة تعفي من هذه الرسوم والاشتراكات المنصوص عليها في المادة (٨) والاستثمارات والمستندات والشهادات والمطبوعات وكافة الأوراق والطلبات المتعلقة بهذا القانون .
- مادة ٥٨- تعفى رؤوس أموال الاستبدال والمكافآت والمعاشات ومبالغ التأمين والمنح ومصاريف الجنازة التي تؤدي طبقاً لأحكام هذا القانون من الخضوع للضرائب والرسوم بسائر أنواعها .
- مادة ٥٩- ويسرى هذا الإعفاء بالنسبة إلى ما يصرف من تلك المبالغ إلى ورثة المستحقين عن المنتفع . أو صاحب المعاش .
- مادة ٥٩- تحدد اللاحة التنفيذية الشروط والأوضاع المتعلقة بصرف مبالغ التأمين والمكافآت والمعاشات مع عدم التقيد بأحكام قانون الولاية على المال .
- مادة ٦٠- للدائرة الحق في اقتضاء ما يكون قد استحق للصندوق من مبالغ على المنتفعين أو أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم ما يستحق لهم من معاش أو مكافأة أو مبلغ تأمين ، وذلك في حدود الربح .
- ويجوز لهذه الدائرة قبول تقسيط المبالغ المستحقة للصندوق على المنتفعين الموجودين في الخدمة أو أصحاب المعاشات على المدة الباقية لبلوغ سن الستين ، وتقدر الأقساط وفقاً للجدول رقم (٧) المرافق ويقف اقتطاع الأقساط في حالة الوفاة أو الفصل من الخدمة بسبب عدم اللياقة الصحية .
- ويجوز للمنتفعين الذين لهم مدة خدمة محسوبة في المعاش قدرها عشرون سنة على الأقل ، وكذا أصحاب المعاشات أداء المبالغ المستحقة عليهم للصندوق على أقساط شهرية لمدة الحياة بطريق جدول الاستبدال رقم (٦) المرافق مع الإعفاء

من الكشف الطبي ودون التقيد بأحكام المصادقين (٤٥،٤٤) وتحصيل أقساط الاستبدال ابتداء من ماهية أو معاش الشهر التالي لإبداء الرغبة في إجراء هذا الاستبدال . وفي تحديد السن في هذا التاريخ تعتبر كسور السنة - سنة كاملة - ويوقف اقتطاع الأقساط بوفاة المنتفع أو صاحب المعاش .	ليها في
فإذا اختار المنتفع إحدى طريقتي السداد المشار إليها في الفقرتين السابقتين التزم بأن يختار نفس الطريقة في شأن تقسيط المبالغ الأخرى التي تستحق عليه للصندوق أثناء الخدمة .	مقرمت
كما يجوز لهذه الدائرة أن تقتضي المبالغ المستحقة للصندوق مما قد يستحق للمنتفع أو صاحب المعاش أو المستحقين نتيجة تسويات بافترض أداء المبالغ المطلوب أدائها مقدماً لإتمام هذه التسويات .	تاريخ
للموظفين الذين يندبهم رئيس مجلس الإدارة حق الإطلاع وفحص المستندات والدفاتر المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون .	تامة
وعلى المسؤولين في الجهات المشار إليها أن يضعوا تحت تصرف هؤلاء الموظفين جميع البيانات التي تتطلبها أعمال الفحص .	التي
لرئيس مجلس الإدارة إحالة أى موظف منوط به تنفيذ أحكام هذا القانون أو القرارات المنقذة له إلى المحاكمة التأديبية إذا امتنع عن التنفيذ أو أهمل في ذلك فإذا كان قد أجرى تحقيق مع الموظف المذكور في شأن المخالفات المنسوبة إليه المنصوص عليها في الفقرة السابقة . فلرئيس مجلس الإدارة الاعتراض على نتيجة التصرف في التحقيق وإحالة الموظف إلى المحاكمة التأديبية - على أن يصدر قرار بذلك خلال شهرين من تاريخ إبلاغ الدائرة بالنتيجة المذكورة .	اشات
وفي جميع الأحوال يلتزم المسئول رد المبالغ التي لم تؤد إلى الصندوق نتيجة امتناعه أو إهماله مع فائدة مقدارها (٤,٥%) سنوياً من تاريخ الاستحقاق ، كما يلتزم أداء الفائدة المذكورة عن المبالغ التي تأخر أدائها إلى الصندوق في المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون أو لائحته التنفيذية .	سوم
ولرئيس مجلس الإدارة أن يتجاوز عن تحصيل الفوائد المنصوص عليها في الفقرة السابقة في الحدود وطبقاً للتواحد التي يضعها مجلس الإدارة .	مستندات
	مادة ٦١-
	لمنح
	السب
	مادة ٦٢-
	تحقيق
	سامين
	تفعين
	افاة
	عين
	استين
	تالة
	سنة
	على
	عفاء

مادة ٦٣-

تففى أموال الصندوق الثابتة والمنقولة وجميع عملياته الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد التى تفرضها الإدارة أو أية سلطة عامة أخرى بالقطاع .

مادة ٦٤-

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهراً وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى بسوء قصد بيانات غير صحيحة أو امتنع بسوء قصد عن إعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو لايحتة التنفيذية إذا ترتب على ذلك الحصول على أموال من الصندوق بغير حق ، وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الثالثة من المادة (٦٢) .

* ق

معاش

محس

معاش

معاش

فإذا

مدة

المجا

المجا

- ١ -

ا كان
سلطة .

الباب الخامس معاشات أعضاء المجلس التنفيذي

* مادة ٦٥ - استثناء من أحكام المادة (١٤) يستحق عضو المجلس التنفيذي معاشاً متى بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش عشرة سنوات على الأقل .
فإذا كان لعضو المجلس عشرون سنة خدمة محسوبة في المعاش من بينها سنة كعضو مجلس تنفيذي أو عشرة سنوات من بينها سنتان كعضو في المجلس التنفيذي يسري معاشه طبقاً لأحكام القانون على أساس مدة خدمته المحسوبة في المعاش تضاف إليها خمسة وعشرون جنيهاً ، ويربط له معاش يساوي المجموع وبمراعاة حكم المادة (٢٢) .
فإذا لم تتوفر الشروط المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين استحق معاشاً أو مكافأة طبقاً لأحكام القانون ، وعلى أساس مدة خدمته الفعلية المحسوبة في المعاش

بس مدة
ين كلي
عطاء
لي ذلك
لقرة

ولا تسري الأحكام الخاصة بخفض المعاش في حالة الاستقالة على أعضاء المجلس التنفيذي .

* تمثله بالقانون رقم ٦٥/٢٠ لتعديل (مادة ٦٥ - استثناء من أحكام المادة (١٤) يستحق عضو المجلس التنفيذي معاشاً متى بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش عشر سنوات على الأقل . فإذا كان لعضو المجلس عشرين سنة خدمة محسوبة في المعاش من بينها سنة كعضو تنفيذي أو عشر سنوات من بينها سنتان كعضو في المجلس التنفيذي يسري معاشه طبقاً لأحكام القانون على أساس مدة خدمته المحسوبة في المعاش تضاف إليها خمسة وعشرون جنيهاً ويربط له معاش يساوي المجموع وبمراعاة حكم المادة (٢٢) .

فإذا لم تتوفر الشروط المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين استحق معاشاً أو مكافأة طبقاً لأحكام القانون وعلى أساس مدة خدمته الفعلية المحسوبة في المعاش . ولا تسري الأحكام الخاصة بخفض المعاش في حالة الاستقالة على أعضاء المجلس التنفيذي . ولا تسري الأحكام الخاصة بشرط السن المنصوص عليها في البند (٢) من المادة (٤٩) على أعضاء المجلس التنفيذي .

بدء سريان التعديل ١٩٦٥/٧/٢٠ .

جدول رقم (١)
بيان نسبة مبالغ التأمين

النسبة مبالغ التأمين %	السن	النسبة مبالغ التأمين %	السن حتى سن
١٤٠	٤٤	٢٦٧	٢٥
١٣٣	٤٥	٢٦٠	٢٦
١٢٧	٤٦	٢٥٣	٢٧
١٢٠	٤٧	٢٤٧	٢٨
١١٣	٤٨	٢٤٠	٢٩
١٠٧	٤٩	٢٣٣	٣٠
١٠٠	٥٠	٢٢٧	٣١
٩٣	٥١	٢٢٠	٣٢
٨٧	٥٢	٢١٣	٣٣
٨٠	٥٣	٢٠٧	٣٤
٧٣	٥٤	٢٠٠	٣٥
٦٧	٥٥	١٩٣	٣٦
٦٠	٥٦	١٨٧	٣٧
٥٣	٥٧	١٨٠	٣٨
٤٧	٥٨	١٧٣	٣٩
٤٠	٥٩	١٦٧	٤٠
٣٣	٦٠	١٦٠	٤١
		١٥٣	٤٢
		١٤٧	٤٣

ملاحظة : في حساب السنة تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

جدول رقم (٢)

نسب خفض معاشات المستقبليين قبل بلوغهم سن الثامنة والخمسين

نسبة الخفض في المعاش	السن عند الاستقالة
٢٠ %	٤٥ سنة فأقل ...
١٥ %	٤٦ سنة - ٥٠ ..
١٠ %	٥١ سنة - ٥٥ ..
٥ %	٥٦ إلى أقل من ٥٨ سنة

ملاحظة : في حساب السن تحذف كسور السنة

مبين

جدول رقم (٣)

رقم المالة	المستحقون	الأنحبة المستحقة في المعاش			
		الأرامل	الأولاد	والدين	الإخوة
١	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وأكثر من ولد	٠,٥ نصف	٠,٥ نصف	-	-
٢	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وولد واحد وولدين	٠,٥ نصف	ثلث	سدس للواحد أو اثنين	-
٣	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وولد واحد	٠,٥ نصف	ثلث	-	-
٤	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وأكثر من ولد ووالدين مستحقين	ثلث	٠,٥ نصف	سدس للواحد أو اثنين	-
٥	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق ووالدين مع عدم وجود أولاد	٠,٥ نصف	-	سدس لكل منهما	-
٦	أكثر من ولد ووالدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق	-	٠,٧٥ ثلاثة أرباع	سدس للواحد أو الإثنين	-
٧	ولد واحد ووالدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق	-	٠,٥ نصف	سدس لكل منهما	-
٨	والدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق	-	-	ثلث للواحد أو الإثنين	-
٩	أخ أو أخت مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق ولا أولاد ولا والدين	-	-	-	سدس
١٠	أكثر من أخ أو أخت مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق ولا أولاد ولا والدين	-	-	-	ثلث بالتساوي

ملاحظات :

- ١- في حالة زواج أو وفاة أرملة بعد استحقاقها معاشاً يؤول نصيبها إلى أولاد صاحب المعاش الذين يتقاضون معاشات وقت زواجها أو وفاتها ويوزع بينهم بالتساوي . ويشترط ألا يتجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالحالة رقم (٦) أو الحالة (٧) حسب الحال ويسرى هذا الحكم على الزوج المستحق في حالة وفاته .
- ٢- إذا قل ما يمنح للوالدين في الحالة رقم (٤) عن السدس نتيجة وجود دخل يرد الباقي إلى الأرملة .
- ٣- عند وفاة أحد الوالدين في الحالة رقم (٤) يؤول نصيبه إلى الأرملة . فإذا كانت قد توفيت أو تزوجت آل هذا النصيب إلى الأولاد على ألا يتجاوز مجموع المستحق . لهم النسب الموضحة بالحالة رقم (٦) والحالة رقم (٧) حسب الحالة مع مراعاة حكم المادة (٢٧) .
- ٤- يشترط لاستحقاق الأخوة والأخوات معاشاً أن يثبت إعالة المورث إياهم أثناء حياته .

جدول رقم (٤)

تحديد المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة
التي تحسب في المعاش

المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل جنيه واحد من المرتب الشهري	السن	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل جنيه واحد من المرتب الشهري	السن	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل جنيه واحد من المرتب الشهري	السن
حتى	مليم	حتى	مليم	حتى	مليم
٢٠	١٠٠	٢	١٠٠	٢٠	١٠٠
٢١	١٠٠	٢	١٠٠	٢١	١٠٠
٢٢	١٠٠	٢	١٠٠	٢٢	١٠٠
٢٣	١٠٠	٢	١٠٠	٢٣	١٠٠
٢٤	١٠٠	٢	١٠٠	٢٤	١٠٠
٢٥	١٠٠	٢	١١٦	٢٥	١٠٠
٢٦	١٠٠	٢	١٣٧	٢٦	١٠٠
٢٧	١٠٠	٢	١٥٩	٢٧	١٠٠
٢٨	١٠٠	٢	١٨٤	٢٨	١٠٠
٢٩	١٠٠	٢	٢١١	٢٩	١٠٠
٣٠	١٠٠	٢	٢٤١	٣٠	١٠٠
٣١	١٠٠	٢	٢٧٣	٣١	١٠٠
٣٢	١٠٠	٢	٣٠٦	٣٢	١٠٠
٣٣	١٠٠	٢	٣٤٢	٣٣	١٠٠

ملاحظات :

١- يحسب المبلغ المستحق على المنتفع المعاد إلى الخدمة وفقاً لأحكام

المادة (٣٨) على الوجه الآتي :-

(أ) يحدد مبلغ رأس المال المقابل لمدة الخدمة المطلوب حسابها في المعيش

على أساس السن والمرتب في تاريخ إعادة التعيين .

(ب) في حساب الممنوع يعتبر كسور السنة سنة كاملة .

(ج) يقرب رأس المال المحسوب وفقاً لهذا الجدول إلى أقرب جنيه صحيح

بالتزايد :

الرتبة	الدرجة	الاسم
مدير	١	أحمد محمد
مدير	٢	عبدالله علي
مدير	٣	محمد أحمد
مدير	٤	علي محمد
مدير	٥	أحمد علي
مدير	٦	عبدالله أحمد
مدير	٧	محمد علي
مدير	٨	علي أحمد
مدير	٩	أحمد محمد
مدير	١٠	عبدالله علي
مدير	١١	محمد أحمد
مدير	١٢	علي محمد
مدير	١٣	أحمد علي
مدير	١٤	عبدالله أحمد
مدير	١٥	محمد علي
مدير	١٦	علي أحمد
مدير	١٧	أحمد محمد
مدير	١٨	عبدالله علي
مدير	١٩	محمد أحمد
مدير	٢٠	علي محمد
مدير	٢١	أحمد علي
مدير	٢٢	عبدالله أحمد
مدير	٢٣	محمد علي
مدير	٢٤	علي أحمد
مدير	٢٥	أحمد محمد
مدير	٢٦	عبدالله علي
مدير	٢٧	محمد أحمد
مدير	٢٨	علي محمد
مدير	٢٩	أحمد علي
مدير	٣٠	عبدالله أحمد
مدير	٣١	محمد علي
مدير	٣٢	علي أحمد
مدير	٣٣	أحمد محمد
مدير	٣٤	عبدالله علي
مدير	٣٥	محمد أحمد
مدير	٣٦	علي محمد
مدير	٣٧	أحمد علي
مدير	٣٨	عبدالله أحمد
مدير	٣٩	محمد علي
مدير	٤٠	علي أحمد
مدير	٤١	أحمد محمد
مدير	٤٢	عبدالله علي
مدير	٤٣	محمد أحمد
مدير	٤٤	علي محمد
مدير	٤٥	أحمد علي
مدير	٤٦	عبدالله أحمد
مدير	٤٧	محمد علي
مدير	٤٨	علي أحمد
مدير	٤٩	أحمد محمد
مدير	٥٠	عبدالله علي
مدير	٥١	محمد أحمد
مدير	٥٢	علي محمد
مدير	٥٣	أحمد علي
مدير	٥٤	عبدالله أحمد
مدير	٥٥	محمد علي
مدير	٥٦	علي أحمد
مدير	٥٧	أحمد محمد
مدير	٥٨	عبدالله علي
مدير	٥٩	محمد أحمد
مدير	٦٠	علي محمد
مدير	٦١	أحمد علي
مدير	٦٢	عبدالله أحمد
مدير	٦٣	محمد علي
مدير	٦٤	علي أحمد
مدير	٦٥	أحمد محمد
مدير	٦٦	عبدالله علي
مدير	٦٧	محمد أحمد
مدير	٦٨	علي محمد
مدير	٦٩	أحمد علي
مدير	٧٠	عبدالله أحمد
مدير	٧١	محمد علي
مدير	٧٢	علي أحمد
مدير	٧٣	أحمد محمد
مدير	٧٤	عبدالله علي
مدير	٧٥	محمد أحمد
مدير	٧٦	علي محمد
مدير	٧٧	أحمد علي
مدير	٧٨	عبدالله أحمد
مدير	٧٩	محمد علي
مدير	٨٠	علي أحمد
مدير	٨١	أحمد محمد
مدير	٨٢	عبدالله علي
مدير	٨٣	محمد أحمد
مدير	٨٤	علي محمد
مدير	٨٥	أحمد علي
مدير	٨٦	عبدالله أحمد
مدير	٨٧	محمد علي
مدير	٨٨	علي أحمد
مدير	٨٩	أحمد محمد
مدير	٩٠	عبدالله علي
مدير	٩١	محمد أحمد
مدير	٩٢	علي محمد
مدير	٩٣	أحمد علي
مدير	٩٤	عبدالله أحمد
مدير	٩٥	محمد علي
مدير	٩٦	علي أحمد
مدير	٩٧	أحمد محمد
مدير	٩٨	عبدالله علي
مدير	٩٩	محمد أحمد
مدير	١٠٠	علي محمد

جدول رقم (٥)

تحديد المعاش الشهري المقابل لكل ١٠٠ جنيه من مبلغ رأس المال
الذي يلتزم المنتفع بأدائه طبقاً لأحكام المادة (٢٨)

السن في تاريخ العودة إلى الخدمة	المعاش الشهري مقابل ١٠٠ جنيه من رأس المال	السن في تاريخ العودة إلى الخدمة	المعاش الشهري مقابل ١٠٠ جنيه من رأس المال
٢٠	١٨٠	٣	٣٩٠
٢١	٦٠	٣	٣٤٠
٢٢	٩٤٠	٢	٢٩٠
٢٣	٨٣٠	٢	٨٦٠
٢٤	٧٢٠	٢	٨٢٠
٢٥	٦٢٠	٢	٧٩٠
٢٦	٥٢٠	٢	١٠٠
٢٧	٤٢٠	٢	٠٦٠
٢٨	٣٣٠	٢	٠٢٠
٢٩	٢٤٠	٢	٩٨٠
٣٠	١٥٠	٢	٩٤٠
٣١	٠٧٠	٢	٩٠٠
٣٢	٩٩٠	١	٨٦٠
٣٣	٩١٠	١	٨٢٠
٣٤	٨٤٠	١	٧٩٠
٣٥	٧٧٠	١	٧٦٠
٣٦	٧٠٠	١	٧٣٠
٣٧	٦٣٠	١	٧٠٠
٣٨	٥٧٠	١	٦٧٠
٣٩	٥١٠	١	٦٤٠
٤٠	٤٥٠	١	٦٠ فأكثر

في حساب السن تعتبر كسور السنة - سنة كاملة

جدول رقم (٦) *

رأس المال المقابل لمقاييس مستبدل قدره جنيه واحد

السن	مدى الحياة		لمدة ١٠ سنوات		لمدة ٢٠ سنة	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
٤٠	٢٠٠	١٥٩	١٠٠	٨٨	٨٠٠	١٢٣
٤١	٨٠٠	١٥٦	٩٠٠	٨٧	...	١٣٣
٤٢	٣٠٠	١٥٤	٧٠٠	٨٧	...	١٣٢
٤٣	٦٠٠	١٥١	٤٠٠	٨٧	...	١٣١
٤٤	٩٠٠	١٤٨	١٠٠	٨٧	٨٠٠	١٢٩
٤٥	٢٠٠	١٤٦	٧٠٠	٨٦	٥٠٠	١٢٨
٤٦	٣٠٠	١٤٣	٣٠٠	٨٦	١٠٠	١٢٧
٤٧	٢٠٠	١٤١	٩٠٠	٨٥	٦٠٠	١٢٥
٤٨	٣٠٠	١٣٧	٤٠٠	٨٥	٩٠٠	١٢٣
٤٩	٢٠٠	١٣٤	٩٠٠	٨٤	٢٠٠	١٢٢
٥٠	...	١٣١	٣٠٠	٨٤	٢٠٠	١٢٠
٥١	٧٠٠	١٢٧	٦٠٠	٨٣	٢٠٠	١١٨
٥٢	٤٠٠	١٢٤	٩٠٠	٨٢	٣٠٠	١١٦
٥٣	...	١٢١	٢٠٠	٨٢	٧٠٠	١١٣
٥٤	٦٠٠	١١٧	٣٠٠	٨١	٢٠٠	١١١
٥٥	٢٠٠	١١٤	٤٠٠	٨٠	٧٠٠	١٠٨
٥٦	٧٠٠	١١٠	٤٠٠	٧٩	...	١٠٦
٥٧	٢٠٠	١٠٧	٤٠٠	٧٨	٣٠٠	١٠٣
٥٨	٧٠٠	١٠٣	٢٠٠	٧٧	٤٠٠	١٠٠

* تعديل بالقرار رقم ٨٣/٨٠٢

انظر صفحة (٤٥)

تكملة جدول رقم (٦)

السن	مدى الحياة		لمدة ١٠ سنوات		لمدة ٢٠ سنة	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
٥٩	٢٠٠	١٠٠	٩٠٠	٧٥	٤٠٠	٩٧
٦٠	٦٠٠	٩٦	٥٠٠	٧٤	٣٠٠	٩٤
٦١	١٠٠	٩٣	١٠٠	٧٣		
٦٢	٥٠٠	٨٩	٥٠٠	٧١		
٦٣	٩٠٠	٨٥	٩٠٠	٦٩		
٦٤	٥٠٠	٨٢	١٠٠	٦٨		
٦٥	١٠٠	٧٩	٤٠٠	٦٦		
٦٦	٧٠٠	٧٥	٦٠٠	٦٤		
٦٧	٥٠٠	٧٢	٧٠٠	٦٢		
٦٨	٣٠٠	٦٩	٨٠٠	٦٠		
٦٩	٢٠٠	٦٦	٩٠٠	٥٨		
٧٠	٢٠٠	٦٣	٩٠٠	٥٦		

ملاحظات:-

- ١- في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- ٢- يراعى في حساب السن الإضافة التي يقررها القومسيون الطبي العام وفقاً للحالة الصحية لطالب الاستبدال وتظل نتيجة الكشف الطبي صالحة لإتمام إجراءات الاستبدال لمدة سنة من تاريخ صدور قرار القومسيون المذكور .
- ٣- لا يجوز الاستبدال لمن يقرر القومسيون الطبي أن صحته من نوع ردي .
- ٤- لا يجوز الاستبدال لمن تجاوز سنه بمراعاة ما جاء بالبند (٢) ٧٠ سنة للاستبدال مدى الحياة أو لمدة عشر سنوات وستين سنة للاستبدال لمدة ٢٠ سنة .

*** جدول رقم (٦) كما تعمدل بالأمر رقم ٨٣/٨٠٢
مبلغ الاستبدال بالشيكال المعادل لمعاش مستبدل
قدره شيكل واحد في الشهر**

العن	مدى الحياة		لمدة ١٠ سنوات		لمدة ٢٠ سنة	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
٤٠	٢٢٢,٧٥	٢٣٨,١٤	٩٨,٨٣	١٠٠,٣٢	١٦٢,٧٨٨	١٦٨,٢١
٤١	٢١٩,٣٣	٢٣٤,٦٩	٩٨,٦٣	١٠٠,٢٠	١٦٢,٠١	١٦٧,٦٩
٤٢	٢١٥,٨٤	٢٣١,١٥	٩٨,٤٠	١٠٠,٠٨	١٦١,١٨	١٦٧,١٢
٤٣	٢١٢,٢٩	٢٢٧,٥٢	٩٨,١٥	٩٩,٩٤	١٦٠,٢٩	١٦٦,٤٨
٤٤	٢٠٨,٦٨	٢٢٣,٨٠	٩٧,٨٨	٩٩,٧٨	١٥٩,٣٣	١٦٥,٧٧
٤٥	٢٠٥,٠٢	٢٢٠,٠١	٩٧,٦٠	٩٩,٦١	١٥٨,٣١	١٦٥,٠٠
٤٦	٢٠١,٣٢	٢١٦,١٣	٩٧,٣١	٩٩,٤١	١٥٧,٢٢	١٦٤,١٥
٤٧	١٩٧,٥٩	٢١٢,١٦	٩٧,٠١	٩٩,٢٠	١٥٦,٠٨	١٦٣,٢١
٤٨	١٩٣,٨٢	٢٠٨,١٢	٩٦,٧١	٩٨,٩٧	١٥٤,٨٨	١٦٢,١٨
٤٩	١٩٠,٠٢	٢٠٤,٠١	٩٦,٤٠	٩٨,٧٢	١٥٣,٦٣	١٦١,٠٦
٥٠	١٨٦,٢١	١٩٩,٨١	٩٦,٠٩	٩٨,٤٤	١٥٢,٣٢	١٥٩,٨٣
٥١	١٨٢,٣٨	١٩٩,٥٤	٩٥,٧٧	٩٨,١٣	١٥٠,٩٥	١٥٨,٤٩
٥٢	١٧٨,٤٥	١٩١,٢١	٩٥,٣٩	٩٧,٨٠	١٤٩,٤٥	١٥٧,٠٣
٥٣	١٧٤,٤٢	١٨٦,٨٠	٩٤,٩٦	٩٧,٤٣	١٤٧,٨٠	١٥٥,٤٥
٥٤	١٧٠,٣٢	١٨٢,٣٣	٩٤,٤٦	٩٧,٠٢	١٤٦,٠٢	١٥٣,٧٣
٥٥	١٦٦,١٥	١٧٧,٧٩	٩٣,٨٩	٩٦,٥٦	١٤٤,١٠	١٥١,٨٧
٥٦	١٦١,٩٣	١٧٣,١٩	٩٣,٢٧	٩٦,٠٥	١٤٢,٠٥	١٤٩,٨٥
٥٧	١٥٧,٦٦	١٦٨,٥٣	٩٢,٦٠	٩٥,٤٩	١٣٩,٨٧	١٤٧,٦٦
٥٨	١٥٣,٣٧	١٦٣,٨١	٩١,٨٨	٩٤,٨٦	١٣٧,٥٦	١٤٥,٢٩
٥٩	١٤٩,٠٦	١٥٩,٠٥	٩١,١٢	٩٤,١٧	١٣٥,١٣	١٤٢,٧٥
٦٠	١٤٤,٧٥	١٥٤,٢٥	٩٠,٣٣	٩٣,٤١	١٣٢,٥٩	١٤٠,٠٣
٦١	١٤٠,٤٧	١٤٩,٤٣	٨٩,٥١	٩٢,٥٨		
٦٢	١٣٦,٢٣	١٤٤,٥٩	٨٨,٦٦	٩١,٦٩		

لصحية

سنة

مدى

* - بدء سريان التعديل ١٩٨٣/٣/٢٧ ، انظر أحكام انتقالية في المادة ٣ من الأمر رقم ٨٣/٨٠٢

تكملة جدول رقم (٦) المعدل

السن	مدى الحياة		لمدة ١٠ سنوات		لمدة ٢٠ سنة	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
٦٣	١٢٢,٠٥	١٣٩,٧٤	٨٧,٨١	٩٠,٧٣		
٦٤	١٢٧,٩٤	١٣٤,٩٢	٨٦,٩٦	٨٩,٦٩		
٦٥	١٢٣,٩٥	١٣٠,١٠	٨٦,١٢	٨٨,٨٥		
٦٦	١١٩,٥٢	١٢٥,٣٢	٨٤,٩٢	٨٧,٣٩		
٦٧	١١٥,١٤	١٢٠,٥٥	٨٣,٦٥	٨٦,١٠		
٦٨	١١٠,٧٨	١١٥,٧٩	٨٢,٣	٨٤,٦٩		
٦٩	١٠٦,٤٥	١١١,٠٦	٨٠,٨٦	٨٣,١٦		
٧٠	١٠٢,١٦	١٠٦,٣٤	٧٩,٣٣	٨١,٤٨		

ملاحظات :-

- ١- في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- ٢- يراعى في حساب السن الإضافة التي يقررها القومسيون الطبي العام وفقاً للحالة الصحية لطالب الاستبدال وتظل نتيجة الكشف الطبي صالحة لإتمام إجراءات الاستبدال لمدة سنة من تاريخ صدور قرار القومسيون المذكور .
- ٣- لا يجوز الاستبدال لمن يقرر القومسيون الطبي أن صحته من نوع ردي .
- ٤- لا يجوز الاستبدال لمن تجاوز سنه بمراعاة ما جاء بالبند (٢) ٧٠ سنة للاستبدال مسدى الحياة أو لمدة عشر سنوات وستين سنة للاستبدال لمدة ٢٠ سنة .

جدول رقم (٧)

تحديد الأقساط الشهرية التي تفتطع من المرتب أو الأجر في حالة اختيار المنتفع أداء المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط وفقاً لحكم المادة (٦٠)

السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المقروض أدائها في حالة السداد حتى بلوغ من المستين مقابل جنيه واحد من المبلغ المستحق	السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المقروض أدائها في حالة السداد حتى بلوغ من المستين مقابل جنيه واحد من المبلغ المستحق	السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المقروض أدائها في حالة السداد حتى بلوغ من المستين مقابل جنيه واحد من المبلغ المستحق	السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المقروض أدائها في حالة السداد حتى بلوغ من المستين مقابل جنيه واحد من المبلغ المستحق	السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المقروض أدائها في حالة السداد حتى بلوغ من المستين مقابل جنيه واحد من المبلغ المستحق
حتى	مليم	حتى	مليم	حتى	مليم	حتى	مليم	حتى	مليم
٢٠	١٩٤	٢	٣٤	٢٠	٧٥٤	١	٤٨	٢٠٧	١
٢١	١٦٠	٢	٣٥	٢١	٧٢٥	١	٤٩	٣٢٩	١
٢٢	١٢٨	٢	٣٦	٢٢	٦٩٦	١	٥٠	٣٠١	١
٢٣	٩٥	٢	٣٧	٢٣	٦٦٧	١	٥١	٢٧٢	١
٢٤	٦٢	٢	٣٨	٢٤	٦٣٨	١	٥٢	٢٤٥	١
٢٥	٣١	٢	٣٩	٢٥	٦٠٩	١	٥٣	٢١٦	١
٢٦	٩٩٩	١	٤٠	٢٦	٥٨١	١	٥٤	١٨٧	١
٢٧	٩٦٧	١	٤١	٢٧	٥٥٣	١	٥٥	١٥٨	١
٢٨	٩٣٦	١	٤٢	٢٨	٥٢٥	١	٥٦	١٢٨	١
٢٩	٩٠٦	١	٤٣	٢٩	٤٩٧	١	٥٧	٩٧	١
٣٠	٨٧٥	١	٤٤	٣٠	٤٦٩	١	٥٨	٦٦	١
٣١	٨٤٤	١	٤٥	٣١	٤٤١	١	٥٩	٣٣	١
٣٢	٨١٤	١	٤٦	٣٢	٤١٣	١	٦٠	٠٠٠	١
٣٣	٧٨٤	١	٤٧	٣٣	٣٨٥	١	٦٠	٠٠٠	١

ملاحظات :-

- (أ) في حساب السن تعتبر كسور السنة - سنة كاملة .
- (ب) لحساب القسط الشهري يقسم مجموع الأقساط المطلوب أدائها على عدد الأشهر الكاملة بين تاريخ بدء السداد وتاريخ بلوغ من المستين .
- (ج) تقرب قيمة القسط الشهري الناتج من تطبيق هذا الجدول إلى أقرب قرش زيادة

* قرار الحاكم العام

رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٤

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي ومستخدمي وعمال الإدارة والمجالس البلدية والقروية ودائرة الأوقاف الإسلامية بقطاع غزة

الحاكم العام ؛

بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي ومستخدمي وعمال الإدارة والمجالس البلدية والقروية ودائرة الأوقاف الإسلامية بقطاع غزة :

قرار

- مادة ١- يعمل بأحكام اللائحة المرفقة فيما يختص بتنفيذ أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .
- مادة ٢- يصدر رئيس مجلس إدارة الصندوق والمعاشات التعليمات المنظمة للعمل في حدود أحكام القانون ولائحته التنفيذية المرفقة وفقاً لمقتضيات العمل وله تعديل النماذج المرفقة باللائحة المرفقة وفقاً لمقتضيات العمل .
- مادة ٣- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ .

فريق أول

يوسف عبد الله الجبرودي

الحاكم العام لقطاع غزة

ماد

* نشرو في الوقائم الفلسطينية العدد غير الاعتيادي بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٦٤ صفحة ٢٩

اللائحة التنفيذية لقانون التأمين والمعاشات

لموظفي ومستخدمي وعمال الإدارة العامة والمجالس البلدية ودائرة
الأوقاف الإسلامية بقطاع غزة الصادر بالقرار

بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤

بين
بروية

الباب الأول أحكام عامة

- مادة ١- ثبات
في تطبيق أحكام اللائحة يقصد :
بالقرار بقانون : القرار بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمين
والمعاشات المشار إليه .
(أ) ثبات
بالقانون : قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقرار بقانون رقم ٨ لسنة
١٩٦٤ المشار إليه .
(ب) ثبات
بالمرتب : المرتب أو الأجر على النحو الموضح بالبند ٥ من المادة (١) من
القرار بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .
(ج) ثبات
بالاشتراكات : المبالغ التي تقتطع شهرياً بواقع (١٠%) من مرتبات المنتفعين
بأحكام القانون .
(د) ثبات
بحصة الحكمة : المبالغ التي تؤديها الإدارة العامة والمجالس البلدية والقروية
ودائرة الأوقاف الإسلامية لحساب المنتفعين بأحكام القانون بواقع (١٢,٥%)
من مرتباتهم .
(هـ) ثبات
بالأقساط الخاصة : أقساط مدد الخدمة السابقة ، وأقساط الاستبدال وأقساط
القروض والديون الأخرى المستحقة للصندوق لطرف المنتفعين وتشمل أقساط
المدة السابقة : الأقساط الخاصة برد حصة الإدارة في الأموال المدخرة والأقساط
الخاصة بالاشتراك عن المدة السابقة سواء حتى سن الستين أو بطريق جدول
الاستبدال .
(و) ثبات
مادة ٢- تختص دائرة التأمين والمعاشات بتطبيق أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤
ومراقبة تنفيذه وعلى الأخص ما يأتي :-

- ١- تحصيل ومراجعة الأموال التي تتكون منها موارد الصندوق وهي :
 - (أ) الاشتراكات والأقساط التي تقطع شهرياً من مرتبات وأجور المنتفعين بأحكام القانون عن المدد الحالية أو السابقة .
 - (ب) المبالغ التي تؤديها الجهات التي تطبق أحكام القانون المذكور .
 - (ج) حصيلة استثمار أموال الصندوق .
 - (د) الموارد الأخرى الناتجة عن أوجه النشاط المختلفة .
- ٢- مطالبة الخزنة العامة وسائر الجهات التي تطبق أحكام القانون حسب الأحوال بالأموال الآتية ومراقبة إدارتها :
 - (أ) المبالغ المنصوص عليها في البند (ب) من المادة (٨) من القانون .
 - (ب) المبالغ المنصوص عليها في المادة (٧) من القرار بقانون .
 - (ج) ما قد ينتج عن عجز في ربح استثمار أموال الصندوق أو احتياطياته .
- ٣- تقدير وتسوية وصرف :
 - (أ) المكافآت .
 - (ب) مبالغ التأمين .
 - (ج) المعاشات .
 - (د) مصاريف الجنازة والمنحة المقررة بالقانون .
- ٤- منح القروض وتحصيل أقساط سدادها طبقاً للقانون .
- ٥- القيام بعمليات استبدال المعاشات وفقاً لأحكام القانون .
- ٦- القيام بالعمليات الدورية لصرف المعاشات الشهرية لمستحقيها .
- ٧- مراقبة شروط استحقاق المعاش للاستمرار في صرفه أو قطعه أو إعادته أو زده إلى باقي المستحقين .
- ٨- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة في كل ما يتعلق بأعمال الصندوق بعد اعتمادها من المجلس التنفيذي .
- ٩- مراجعة مشروعات القوانين الخاصة بالتأمين والمعاشات التي تحمل الخزنة العامة وصندوق التأمين والمعاشات أعباء مالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي .
- ١٠- فحص المركز المالي للصندوق لتقدير قيمة الالتزامات القائمة ، وذلك في المواعيد وبالقواعد المنصوص عليها في القانون وإعداد الاستمارات اللازمة لهذا الغرض وإصدار التعليمات التي يتطلبها ذلك .
- ١١- إعطاء رقم لكل دائرة ولكل من المنتفعين بأحكام هذا القانون ومن يعين منهم

مستقبلاً ، ويظل هذا الرقم ثابتاً وملازماً له طوال مدة خدمته ولو نقل من جهة إلى أخرى .

على دوائر المستخدمين بالجهات التي تنفذ أحكام هذا القانون إعداد السجلات واستيفاء بيانات الاستثمارات التي يستلزمها تنفيذ أحكام هذه اللائحة وتعليمات دائرة صندوق التأمين والمعاشات .

وعلى دوائر المستخدمين إخطار دائرة التأمين والمعاشات بقرارات تعيين المنفذين وترقياتهم وعلاواتهم ونقلهم وإعارتهم والأجازات التي تمنح بدون مرتب وكل ما يؤثر على مرتباتهم .

وعلى تلك الدوائر أن تعد بالنسبة لكل منافع موجود بالخدمة أو يعين مستقبلاً ويخضع لأحكام القانون بيانات بحالته الاجتماعية والوظيفية ، وذلك على الاستثمار التي تعدها دائرة التأمين والمعاشات لهذا الغرض وفي المواعيد التي تحددها .

على دائرة التأمين والمعاشات أن تعد لكل منافع بطاقة تشمل البيانات الآتية :

- ١- اسم المنافع
 - ٢- رقمه
 - ٣- تاريخ ميلاده
 - ٤- الدائرة التي يعمل بها
 - ٥- رقم الدائرة التي يعمل بها
 - ٦- تاريخ دخوله الخدمة
 - ٧- تاريخ بدء مدة خدمته السابقة التي كانت محسوبة في نظام الانحياز
 - ٨- هل اشترك عن مدة خدمته السابقة المشار إليها في البند السابق
 - ٩- قيمة قسط المدة السابقة إن وجد
- وتستخرج هذه البيانات من سجل المنفذين المحفوظ بالدائرة . وتسلم هذه البطاقة إلى كل منافع بعد توقيعه بالاستلام ، وذلك للاحتفاظ بها وتقديمها عند الحاجة .

الباب الثاني

في أداء الاشتراكات والأقساط الخاصة
وتحصيلها ورد ما حصل منها بدون وجه حق

الفصل الأول

في أداء الاشتراكات والأقساط الخاصة وتحصيلها

مادة ٥- إذا خفض المرتب لأي سبب من الأسباب فيكون اقتطاع الاشتراكات على أساس المرتب المخفض ، ولا يعتبر الخصم بسبب الجزاء خفضاً له وتحصل الاشتراكات في هذه الحالة على أساس المرتب قبل إجراء الخصم أما الأقساط الخاصة فتستحق للصندوق ولو كان المرتب المستحق مخفضاً وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٥٣) من القانون .

مادة ٦- تتخذ أقسام الماهيات بالدوائر التي تطبق أحكام القانون في شأن تحصيل الاشتراكات والأقساط المستحقة للصندوق الإجراءات الآتية :

١- تخصص نوعين من السجلات للمرتبات وذلك على النحو الآتي :

(أ) تعديل سجلات المرتبات بالنسبة للمتفعين بأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ بحيث تشمل على البيانات الموضحة في البند ٢ .

(ب) سجلات خاصة بمرتبات غير المتفعين بأحكام القانون المذكور .

٢- تعد كشوراً مستقلة بمرتبات المتفعين بأحكام القانون تتضمن رقم الدائرة ورقم المنتفع واسمه ورقم القرض والماهية الأساسية الشهرية وإعانة غلاء المعيشة المستحق دون الإعانة المستحقة عن الأولاد والمبالغ المقتطعة لحساب الصندوق من حصة الحكومة من المنتفع عن المدة الحالية والسابقة وأقساط القروض ، وذلك من واقع سجلات المرتبات المشار إليها .

وبالنسبة لعمال اليومية يراعى ألا يدرج في كشف الماهيات إلا المرتب المستحق عن ٢٦ يوماً على الأكثر أما ما يزيد عن هذا القدر فيصرف بكشف مستقل باعتباره أجراً إضافياً ويراعى عند تحرير تلك الكشف ما يأتي :

(أ) إضافة قيمة الحصة التي تؤديها الجهات التي تطبق أحكام القانون إلى مفردات مرتبات المتفعين بأحكامه التي يستقطع على أساسها الاشتراكات تمهيداً لإعادة استنزائها بعد ذلك ضمن الاستقطاعات .

- (ب) تخصيص خانة مستقلة لكل قسط من الأقساط الخاصة المطلوب اقتطاعها.
- ٣- تعد كشفاً بالبيانات الموضحة في البند ٢ بالنسبة لكل منتفع وفقاً للاستمارة رقم (١) تأمين ومعاشات من أصل وثلاث صور موقعاً عليها من الموظف المختص ورئيس الدائرة . وذلك من واقع كشوف المرتبات وتحتفظ بإحداها وتسجل هذه البيانات شهرياً في سجل خاص متضمناً كافة البيانات الموضحة في النموذج رقم (١) تأمين ومعاشات . على أن تخصص استمارة مستقلة للمنتفعين على درجات واستمارة ثانية لمن يتقاضون رواتب مقطوعة وثالثة لمن يتقاضون أجوراً يومية تقوم هذه الأقسام بعد إتمام تحرير كشوف المرتبات والأجور بإرسالها إلى دوائر المستخدمين المختصة مرفقاً بها الاستمارات رقم (١) تأمين ومعاشات من أصل وصورتين ويحتفظ قسم الماهيات بالصورة الثالثة .
- ٤- تقوم دوائر المستخدمين بمراجعة كشوف المرتبات والأجور والاستمارات رقم (١) تأمين ومعاشات . وإرسالها إلى دوائر الحسابات المختصة بعد احتفاظها بصورة من الاستمارة رقم (١) تأمين ومعاشات .
- ١٩ تقوم دوائر الحسابات بتعليق المبالغ المقتطعة من المنتفعين والموضحة بكشوف المرتبات والأجور والاستمارات رقم (١) تأمين ومعاشات في حساب الأمانات تحت فرع خاص بعنوان صندوق التأمين والمعاشات .
- ٨- تقوم دوائر الحسابات بإجراءات الصرف واستخراج شيكات لحساب صندوق التأمين والمعاشات خلال الخمسة أيام الأولى من الشهر مرفقاً بها أصل الاستمارة رقم (١) تأمين ومعاشات . مع حافظة تتضمن المبالغ المستحقة لكل نوع من الاشتراكات والأقساط المقتطعة لكل من :
- (أ) حصة الحكومة .
- (ب) الاشتراكات المقتطعة لحساب المدة الجارية .
- (ج) الأقساط المستحقة عن المدة السابقة .
- (د) أقساط القروض .
- على أن يطابق مجموع قيمة مفردات هذه الأنواع قيمة الشيكات المرفقة . وإذا وردت الشيكات غير مرفقة بأصل الاستمارة رقم (١) تأمين ومعاشات أو الحافظة المذكورة . فعلى دائرة التأمين والمعاشات رد الشيكات إلى الجهة الواردة منها لاستيفاء الإجراءات .

ماس
كات
سة
ام

يسل

١٩

نم

سة

رق

٥٤

فق

نقل

ات

لدة

وفي هذه الحالة يتحمل الموظف المتسبب بفائدة تأخير بواقع (٤,٥ %) من قيمة الشيكات اعتباراً من اليوم السادس من الشهر حتى تاريخ إعادتها إلى دائرة التأمين والمعاشات مستوفاة . كما يتحمل الموظف المسئول بالفائدة المذكورة إذا وردت الشيكات بعد اليوم الخامس من الشهر ولو كانت مستوفاة .

مادة ٩ -

يراعى بالنسبة للاستثمارات رقم (١) تأمين ومعاشات - التي تعد من مرتبات شهر يولية سنة ١٩٦٤ التي تصرف في أول أغسطس سنة ١٩٦٤ بإعداد صورة إضافية من الاستثمار رقم (١) المشار إليها فوق ما سبق إلى دائرة التأمين والمعاشات . بحيث تقوم تلك الدائرة بتقييم الدوائس وإعطاء أرقام للمتفعين وإعادتها إلى أقسام الماهيات المختصة لذكر هذه الأرقام عند تحرير استثمارات للأشهر التالية .

مادة ١٠ -

تحتفظ أقسام الماهيات ودوائر المستخدمين ودوائر الحسابات بصورة الاستثمارات رقم (١) تأمين ومعاشات - في ملف خاص للرجوع إليها عند اللزوم وقيد البيانات الواردة بها شهرياً بالسجلات الخاصة بذلك .

مادة ١١ -

يجب تحصيل الاشتراكات المستحقة عن فروق العلاوات الدورية ، وكذا علاوات الترقيات ، وذلك عند صرف هذه العلاوات في غير موعد صرف المرتبات . ويجب أن يتبع بشأنها ما اتبع بالنسبة للمرتبات الشهرية على أن يبين في خانة الملاحظات تاريخ الحصول على العلاوات ومقدارها والمدة المنصرفة عنها المتجمد ويتبع في تحرير الاستثمار رقم (١) تأمين ومعاشات - في هذه الحالة نفس القواعد المنصوص عليها في القواعد السابقة ، ويضاف إلى هذه الاستثمار كلمة " ملحق " وتكتب بخط واضح في أعلى الاستثمار وبالمداد الأحمر .

مادة ١٢ -

إذا نقل موظف من دائرة إلى أخرى فيجب أن يتبين ذلك في الاستثمار رقم (١) تأمين ومعاشات - الخاصة بالدائرة المنقول منها ، وكذلك الدائرة المنقول إليها وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لهذا النقل على أن يوقف إيراد اسمه في استثمارات الدائرة المنقول منها وقيد في استثمارات الدائرة المنقول إليها ، ويجب أن يوضح في خانة الملاحظات ما يقيد ذلك .

مادة ١٣ -

على كل دائرة ذكر الأرقام المعطاة للدائرة والمنفَع عند تحرير الاستثمارات الخاصة بصندوق التأمين والمعاشات ، وكذلك عند تحرير أية مكاتبات بشأن المتفعين .

مادة ١٤ - في حالة عدم إمكان تنفيذ اقتطاع أية اشتراكات أو أقساط خاصة مستحقة

للمستحق في مواعيدها يكون تسديد تلك الاشتراكات والأقساط لدائرة التأمين والمعاشات دفعة واحدة بالخصم على حساب العهد طرف المنتفعين الذين لم تنفذ عليهم الخصم على أن يخصم بعد ذلك من المنتفعين لسداد حساب العهد.

ويتحمل المسئول عن التأخير في توريد مستحقات الدائرة بفائدة قدرها (٤,٥%) تحسب اعتباراً من اليوم التالي لانتهاء الموعد المحدد لذلك حتى تاريخ السداد.

مادة ١٥ - على دائرة التأمين والمعاشات اتخاذ الإجراءات الآتية :

١ - إنشاء ملف لكل منتفع تحفظ به كافة الأوراق المتعلقة به .

٢ - مراجعة الاستثمارات رقم (١) تأمين ومعاشات شهرياً بالنسبة لكل منتفع للتأكد من صفة الاستقطاعات بالنسبة لكل فئة من المنتفعين ولكل نسوع من أنواع الاستقطاعات والتأشير عليها من الموظف المختص بما يفيد ذلك .

٣ - رصد الاشتراكات والأقساط الخاصة المقطوعة من فئات المنتفعين في سجلات يكون القيد بها شهرياً من واقع النموذج رقم (١) تأمين ومعاشات .

ويراعى عند إمساك هذه السجلات المشار إليها ما يلي :

(أ) قيد رقم المنتفع واسمه وتاريخ ميلاده واسم الدائرة ورقمها .

(ب) قيد كل نوع من الأقساط الخاصة المستحقة كل على حدة .

(ج) تاريخ بداية ونهاية كل قسط من الأقساط الخاصة وكيفية أدائه .

(د) في حالة سداد المنتفع للمبالغ المستحقة عليه للصندوق نقداً يذكر رقم شيك السداد وتاريخه واسم البنك المسحوب عليه الشيك أو إشعار السداد في البنك المودعة به أموال الصندوق .

قيمة
أجرة
رارة إذا

يات
إعداد
أجرة
قام
يسر

مارات
قيد

نات
ت
ثانة
سها
لثة
سذه
مداد

(١)

سها

سي

با،

ة

الفصل الثاني

رد الاشتراكات والمبالغ المحصلة بدون وجه حق

مادة ١٦ - تسدد كل جهة ما يكون قد تسدد لحساب الصندوق بوجه الخطأ من اشتراكات أو أقساط مقتطعة من مرتبات المنتفعين والمبالغ التي أدتها الخزائنة أو الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون لحسابهم في الأحوال الآتية :

(أ) أن تكون الاشتراكات قد اقتطعت من فئات غير خاضعة لأحكام القانون .

(ب) أن تكون المبالغ قد أدت بصورة مكررة أو بالزيادة .

مادة ١٧ - تقوم الجهة بأداء المبالغ المستحقة إلى صاحب الشأن أو تسويتها لحساب بنودها الخاصة خصماً من حساب العهد تحت التحصيل طرف الدائرة ويسدد هذا الحساب من المبالغ المعلاة بحساب الأمانات - تأمين ومعاشات - على أن يرفق بمستندات صرف المبالغ المستبعدة حافظة يوضح بها اسم المنتفع ورقمه والمبلغ المطلوب رده ورقم وتاريخ وروده للصندوق وسبب الرد مع ذكر رقم شيك السداد والمبلغ للمنتفع وتاريخه وذلك على الاستمارة رقم (٢) المرفق نموذجها ويتعين على دائرة التأمين والمعاشات إثبات ذلك في سجل الاشتراكات والأقساط في الصفحة المخصصة للمنتفع .

الفصل الثالث

في صرف القروض بضمان المرتب والمكافأة أو التأمين أو المعاش

- مادة ١٨ - ١ - يحدد مجلس إدارة الصندوق في أول كل سنة مالية قيمة المبالغ التي يخصصها لإقراض الموظفين على أن يحدد الفائدة التي تحتسب على هذه القروض بحيث لا تقل عن (٤,٥%) سنوياً ، ويجوز للمجلس إذا لم تكف الاعتمادات المشار إليها ، تخصيص مبالغ أخرى لهذا الغرض خلال السنة ، ويمسك سجل يوضح به قيمة الاعتمادات التي تقررت وتاريخ إقرارها ويستنزل منه قيمة كل قرض يتم بحيث لا تتجاوز القروض الممنوحة قيمة الاعتمادات المخصصة .
- ٢ - على طالب القرض أن يتقدم بطلب إلى دائرة التأمين والمعاشات بالبريد الموصى عليه موضحاً به اسمه ورقمه واسم الدائرة التي يتبعها والمبلغ المطلوب ومدة السداد .
- ٣ - على دائرة التأمين والمعاشات أن تقيد طلبات القروض الواردة في سجل قيد القروض بأرقام متسلسلة . ولا تقيد الطلبات الغير مستوفاة وإنما ترد إلى أصحابها .
- ٤ - على الموظف المختص بالقيد بالسجلات أن يوضح على الطلب اسم الطالب ورقمه ، وتاريخ ميلاده ، ومدة خدمته المحسوبة في المعاش ، وراتبه الشهري على أن يوقع بصحة هذه البيانات .
- ٥ - يعرض الطلب على مدير الدائرة للتأشير عليه بالقيمة ومدة السداد بعد التأشير عليه من الموظف المختص بأن البند يسمح .
- ٦ - يكون منح القروض حسب أولوية قيد الطلبات مستوفاة في السجل المشار إليه في البند ٣ .
- ٧ - يكون تقدير قيمة القرض وقواعد سداده طبقاً للشروط والأوضاع الموضحة في المادة (٤٩) من القانون على أن تقرب قيمة الذي يسمح به إلى أقرب جنيه .
- ٨ - يخطر المنتفع بخطاب بقبول طلبه والمبلغ الذي ووفق عليه وقيمة القسط الشهري ونهاية السداد ، وذلك بكتاب موصى عليه أو يسلم إليه شخصياً بمقرر دائرة التأمين والمعاشات مع التوقيع على صورته بما يفيد استلامه لها بعد التحقق من شخصيته .

أو
هات

ساب
هذا
فقد
له
سم
سج
ات

٩- على طالب القرض في حالة قبوله التقدير أن يوقع بذلك إما بحضوره شخصياً في مقر دائرة التأمين والمعاشات أو بمقتضى إقرار منه يعتمد من اثنين من المتقنين بأحكام القانون ورئيسهما المباثر ويختتم بخاتم الجهة التابعين لها . ويرسل الإقرار في هذه الحالة بكتاب موصى (عليه).

ما

١٠- تحفظ الأوراق المتعلقة بطلب القرض في الملف الخاص به والمشار إليه في المادة (١٥) .

مادة ١٩-

يكون مصاب الفوائد المستحقة على مبلغ القرض بالقيمة الآتية :

(أ) في حالة التقسيط على سنة واحدة تحسب الفائدة بالمعدل المقرر عن كامل مبلغ القرض عن سنة واحدة .

(ب) في حالة التقسيط لمدة سنتين تحسب الفائدة على كامل القرض عن السنة الأولى مضافاً إليها فائدة بنفس المعدل لمدة سنة عن نصف قيمة القرض .

(ج) في حالة التقسيط لمدة ثلاث سنوات تحسب الفائدة على كامل القرض في السنة الأولى مضافاً إليها فائدة تلتى القرض عن السنة الثانية . ثم يضاف إليها فائدة عن ثلث القرض عن السنة الثالثة بنفس المعدل المقرر .

(د) يخصم مجموع الفائدة المستحقة من قيمة القرض قبل صرفه .

مادة ٢٠-

لحساب قسط سداد القرض يقسم كامل القرض على مدة السداد بالأشهر مع جبر كسور إلى أقرب قرش بالزيادة .

مادة ٢١-

تقوم دائرة التأمين والمعاشات باستخراج شيك السداد على أن يكون غير قابل للتحويل وإرساله مع خطاب بالبريد الموصى عليه للمنتفع موضحاً به رقم الشيك وتاريخه والمبلغ وصافي القيمة الموضحة بالشيك وقيمة القسط وموعده بدء الخصم ونهاية مدة السداد أو تسليمه له شخصياً بعد التحقق من شخصيته .

مادة ٢٢-

على الدائرة أن تقيّد البيانات المتعلقة بالقرض في السجلات الخاصة بأرقامها المسلسلة متضمنة اسم المنتفع ورقمه والدائرة التابع لها والمبلغ المنصرف ومدة السداد وبداية أول قسط ونهايته ورقم وتاريخ الشيك واسم البنك المسحوب عليه هذا الشيك .

مادة ٢٣-

على دائرة التأمين أن تخطر في اليوم الأول من كل شهر قلم الماهيات بكل دائرة بكشف ببيان القروض التي قامت الدائرة بصرفها في خلال الشهر السابق متضمنة اسم المقرض ورقمه وقيمة القرض ومدة السداد وتاريخ بداية الخصم

ونهايته وقيمة القسط المستحق لتنفيذ الخصم اعتباراً من مرتب أو أجر نفس الشهر . وترسل صورة من هذا الكشف إلى دائرة المستخدمين لمراعاة تنفيذ ذلك .

على دائرة التأمين والمعاشات أن تقوم بمراقبة تحصيل أقساط هذه القروض شهرياً ورصدها في الصفحة المخصصة لكل منتفع في سجلات القروض ومناقضة الجهات في حالة عدم تنفيذ الخصم على الوجه الصحيح .

وإذا انتهت خدمة المقرض لأي سبب قبل الانتهاء من سداد القرض خصم الرصيد المتبقى مما يستحق من مكافأة أو معاش أو من مبلغ التأمين الذي يستحقه في حالة وفاته أو فصله من الخدمة بسبب العجز عن العمل . ولا يجوز خصم الرصيد المتبقى من المعاش المستحق للورثة إلا في حدود الربع فإذا لم تكن هناك استحقاقات يخصم منها الرصيد ، يتحمل به الصندوق خصماً من ربع استثمار أمواله .

نصياً
من
ها .

مادة ٢٤ -

في

بلغ

لدى

سنة

أداة

بر

ليل

يك

دع

ها

فما

رب

رة

في

م

الباب الثالث

في نظام التأمين والمعاش

الفصل الأول

تعيين المستفيدين من مبالغ التأمين

مادة ٢٥ - إذا لم يرغب المنتفع في أن يؤدي مبلغ التأمين الذي يستحق في حالة وفاته وهو بالخدمة إلى ورثته الشرعيين وفقاً للأئصبة الشرعية ، فعليه أن يعين المستفيدين من هذا المبلغ وأنصبتهم على الاستمارة التي تعد وفقاً للنموذج رقم (٣) المرافق ، ولا يؤخذ بالاستمارات السابق تحريرها في هذا الشأن قبل العمل بالقانون .

مادة ٢٦ - يحرر المنتفع الاستمارة المشار إليها من ثلاث نسخ ، ويراعى في تحريرها ما يأتي :

(أ) أن تحرر جميع بيانات الاستمارة بمداد واحد دون أى شطب أو كشط أو تحشير ، ويترتب على مخالفة ذلك بطلان الاستمارة .

(ب) أن يوقع بنفسه هذه الاستمارة مع بيان تاريخ التوقيع ويتعين على الرئيس المباشر التوقيع كذلك بما يفيد صحة توقيع المنتفع وإثبات التساريخ مع ختم الاستمارة بخاتم الدائرة .

(ج) أن تشمل الاستمارة على أسماء المستفيدين بالكامل مع ذكر درجة قرابة كل منهم للمنتفع إن وجدت ونسبة ما يخص كل منهم من التعويض .

مادة ٢٧ - على الجهة التي يتبعها المنتفع بأحكام هذا القانون إرسال نسخ الاستمارة الثلاث بعد تحريرها واعتمادها إدارياً إلى دائرة التأمين والمعاشات بكتاب موصى عليه ، وفي حالة إرسال أكثر من استمارة بكتاب واحد يرفق بها كشف من نسختين بأسماء أصحاب الاستثمارات .

مادة ٢٨ - على دائرة التأمين والمعاشات أن تعد سجلاً لقيد الرغبات في تحديد المستفيدين وذلك من واقع استمارة تحديد الرغبة في صرف مبالغ التأمين بعد مراجعة البيانات الواردة بها والتأكد من استيفائها .

ويجب أن يشمل السجل على البيانات الآتية :

- (أ) تاريخ الورد وتاريخ تحرير الاستمارة .
 (ب) رقم قيد الاستمارة بالسجل .
 (ج) اسم المنتفع .
 (د) تاريخ الميلاد .
 (هـ) أسماء المستفيدين الذين عينهم وأنصبتهم .
 (و) درجة قرايتهم للمنتفع إن وجدت .
 (ز) التعديلات الجديدة .

وعلى دائرة التأمين والمعاشات أن تعد كذلك بطاقة أبجدية لكل صاحب استمارة يوضح فيها اسم ورقم قيد الاستمارة بالسجل وتاريخ الميلاد وتواريخ التعديلات الجديدة .

- مادة ٢٩ - تعتمد دائرة التأمين والمعاشات نسخ الاستثمارات الثلاث وتختصمها بختمها مؤشراً عليها برقم قيدها بالسجل وتاريخه وتعيد نسخة منها إلى دائرة المستخدمين التي يتبعها المنتفع لحفظ في ملف خدمته كما ترسل نسخة أخرى إليه على عنوانه الموضح بالاستمارة أما النسخة الثالثة فيحتفظ بها في دائرة التأمين والمعاشات ويكون إعادة تلك الاستثمار إلى الجهات أو صاحب الشأن بكتاب موصى عليه .
- مادة ٣٠ - يجوز للمنتفع في أي وقت تعديل رغبته في تحديد المستفيدين ، وذلك بتحرير ثلاث نسخ جديدة من الاستثمار بالبيانات الجديدة التي تمثل رغبته يوم تحريرها . وعلى دائرة المستخدمين المختصة أن تذكر رقم قيد الاستثمار القديمة من واقع النسخة المحفوظة بملف الخدمة .
- ويعتبر تحرير الاستثمار الجديدة إلغاء للاستمارة السابقة ويتبع في تحرير الاستثمار وإرسالها إلى دائرة التأمين والمعاشات وتسجيلها وإعادتها نفس الشروط والإجراءات المنصوص عليها في هذا الفصل .
- مادة ٣١ - تعتبر البيانات الواردة في الاستثمارات والسجلات المشار إليها في هذا الفصل سرية

الفصل الثاني

في شأن الإجراءات الواجب اتباعها في حالة الوفاة أثناء الخدمة أو الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية نتيجة حادث وقع أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها

مادة ٣٢- في حالة وفاة المنتفع أثناء الخدمة أو فصله منها بسبب عدم لياقته الصحية نتيجة لحادث أثناء تأدية العمل أو بسببه تلتزم الجهة المختصة التابع لها المصاب بأن ترفق مع قرار إنهاء خدمته تقريراً معتمداً من مدير المديرية المختص يبين أن الحادث قد وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ، ويجب أن يشار في التقرير إلى نتيجة تحقيق النيابة في الحادث وتقرير الهيئة الطبية المختصة.

الفصل الثالث

في إعداد المستندات اللازمة لصرف المعاشات والمكافآت ومبلغ التأمين

مادة ٣٣- على دوائر المستخدمين إثبات جميع المستندات الواجب أن يتضمنها ملف الخدمة بإعطائها أرقاماً متسلسلة وتسجيل بياناتها وأرقامها على غلافه وفقاً لترتيب حفظها.

ويجب أن يتضمن ملف الخدمة المستندات الآتية :

- ١- قرار التعيين أو ما يقوم مقامه .
- ٢- شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها أو أى مستند رسمي يثبت السن أو قرار القومسيون الطبى العام الخاص بإثبات السن .
- ٣- شهادة خلو سوابق .
- ٤- إقرار استلام العمل .
- ٥- استمارة رقم (٣) .
- يحررها المنتفع بتحديد رغبته في صرف مبالغ التأمين في حالة وفاته أثناء الخدمة والمعتمدة من دائرة التأمين والمعاشات .
- ٦- المستند الذي يثبت أن الاسم الوارد بشهادة الميلاد هو لشخص المنتفع ، وذلك

- في حالة ما إذا كان مختلفاً عن الاسم المعروف به .
- ٧- الاستثمار الخاصة بحصر مدد خدمة المنتفع على أن تكون مستوفاة ومعتمدة
- ٨- المستندات الخاصة بمدد الخدمة التي تؤثر في حساب المعاش وتشمل :
- (أ) القرارات التي تكون قد صدرت للمنتفع بالإعارة خارج القطاع أو منح الأجازة الدراسية أو الاعتيادية أو الاستثنائية بدون مرتب مع بيان تاريخ القيام بها والعودة منها والاستمارات والإخطارات التي تبين مدى سداد الاشتراكات والأقساط الخاصة عن المدد المشار إليها بعد العودة .
- (ب) القرار الصادر من السلطة المختصة باستيفاء المنتفع أو خدمته بعد سن التقاعد أو إعادة تعيينه .
- (ج) القرارات التي صدرت بوقف المنتفع عن العمل بغير مرتب موضحاً بالفترة التي تقرر حرمان المنتفع من المرتب المستحق عنها .
- ٩- المستندات المتعلقة بمدد الخدمة السابقة ومدى الاشتراك عنها وتشمل :
- (أ) الإقرار الذي يقدم من المنتفع عند بدء التعيين عن مدد خدمته السابقة .
- (ب) طلبات المنتفع بحساب مدد الخدمة التي أجاز القانون حسابها .
- (ج) الاستثمارات الخاصة بحساب مدد الخدمة السابقة .
- (د) المستند الدال على رد قيمة حصة الخزانة في الأموال المدخرة السابق الحصول عليها عن مدة الخدمة السابقة إن وجد .
- (هـ) بيان معتمد يوضح فيه مدة الخدمة السابقة في حالة العودة للخدمة مبيناً به ما إذا كان المنتفع قد تفاوض معاشاً عن تلك المدة وقيمة ذلك وتاريخ وجهة الصرف على أن يكون مرفقاً به صورة من إذن صرف المعاش عن تلك المدة .
- مادة ٣٤- على دائرة المستخدمين عند انتهاء خدمة المنتفع أن تستوفي المستندات الآتية وترفق بملف الخدمة :
- ١- قرار إنهاء الخدمة مشفوعاً بالمستندات الآتية وفقاً لأسباب الفصل :
- (أ) قرار القومسيون الطبي العام في حالة عدم لياقة المنتفع للخدمة موضحاً به ما إذا كان العجز تاماً أو جزئياً .
- (ب) تقرير معتمد من مدير المديرية المختص في حالة ما إذا كان فصل المنتفع نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه ، ويشار فيه إلى نتيجة القومسيون الطبي العام وتحقيق النيابة في الحادث .

مل
بها

الصحية
تابع لها
لمديرية
ن يشار
لمختصة.

ها ملف
له وفقاً

سن أو

ه أثناء

وذلك

(ج) صورة معتمدة من الحكم التأديبي القاضي بفصل المنتفع مع حرمانه من جزء من المعاش أو المكافأة وفي حالة الفصل بغير صدور حكم تأديبي يشار إلى ذلك في بيان مستقل .

- ٢- قرار إخلاء طرف في غير حالات الوفاة .
- ٣- كشف معتمد بتدرجات المرتب خلال السنتين الأخيرتين وقرارات الترقّيات والعلاوات التي تمت خلال تلك المدة ولو لم يكن قد تم صرفها .
- ٤- كشف بمفردات المرتب عن آخر شهر كامل مستحق ومفردات جزء الشهر الذي انتهت به خدمة المنتفع مع بيان جميع المبالغ التي تخصم من المرتب .
- ٥- بيان بما قد يكون مستحقاً على المنتفع من مبالغ مطلوب خصمها من المكافأة أو المعاش مشفوعاً بالمستندات الآتية :

(أ) بيان معتمد بالمبالغ المستحقة لدائرة التأمين والمعاشات موضحاً به أصل المبالغ المستحقة ونوعها وما تم خصمه والرصيد المتبقي منها .

(ب) بيان قيمة ما لم يسدد من القرض الذي يكون قد منح طبقاً للقانون .

(ج) بيان بالمبالغ المطلوب خصمها لحساب الجهة التي يعمل بها الموظف أو غيرها من الجهات الحكومية .

(د) الصور التنفيذية للأحكام المقررة للنفقة وطلبات تنفيذها في حالة إنهاء الخدمة بغير الوفاة ، ويراعى التأشير على الصورة التنفيذية للحكم بكل المبالغ التي صرفت بمقتضاه مع بيان آخر صرفية وقيمة متجمدة النفقة المستحقة إن وجد .

٦- طلبات ومستندات صرف التأمين والمعاشات والمكافأة المنصوص عليها في هذه اللائحة .

وفي حالة ما إذا كان أحد القرارات المشار إليها يتعلق بأكثر من منتفع توضع صورة من هذا القرار في ملف كل منهم ، وفي حالة إعادة تعيين منتفع يضم ملف خدمته السابق إلى ملف خدمته الجديد .

مادة ٣٥- على نواب المستخدمين بالجهات المختلفة إخطار دائرة التأمين والمعاشات خلال شهر أكتوبر من كل سنة بأسماء المنتفعين الذين يبلغون سن التقاعد خلال السنة المالية التالية وتاريخ بلوغهم السن المذكور .

وعلى الإدارات المذكورة البدء بمراجعة ملفات خدمة هؤلاء واستيفاء المستندات والبيانات المطلوبة لتسوية المعاش بصفة نهائية قبل نهاية مدة الخدمة .

مادة ٣٦ -	مزرع ذلك
يجب أن يصدر قرار الفصل في حالات التقاعد قبل بلوغ المنتفع السن القانوني لترك الخدمة بمدة ثلاثين يوماً على الأقل . أما في حالات الاستقالة أو الوفاة أو العجز الصحي فيتعين استصدار هذا القرار في موعد أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ قبول الاستقالة أو تاريخ الإخطار بالوفاة أو من تاريخ وصول قرار القومسيون الطبي العام أو استنفاد الأجازات المرضية حسب الحال على أن يتضمن قرار إنهاء الخدمة في حالة الفصل بحكم تأديبي الإشارة إلى ما قرره الحكم من حرمان المنتفع من جزء من قيمة المعاش أو المكافأة في حدود الربع أو حفظ حقه فيها كما يجب إنهاء قرار إخلاء الطرف أو تحديد المبالغ التي يقتضي خصمها من المكافأة أو المعاش ، وذلك بالنسبة لمن تنتهي خدمته بسبب آخر غير الوفاة خلال يومين على الأكثر من تاريخ انتهاء الخدمة وإخطار قسم المعاشات بذلك .	بات الذي نأة أو مبالغ
فإذا ذكر عبارة غير خالي الطرف دون أن تحدد قيمة المستحقات أو في الحالات التي لا يرد فيها إخلاء الطرف تعامل دائرة التأمين والمعاشات المنتفع عند صرف معاشه أو مكافأته كما لو كان خالي الطرف ، ويتحمل المتسبب بقيمة الالتزامات التي قد تكون في ذمة المنتفع ويتعذر أدائها فيما بعد .	رهنا
مادة ٣٧ -	ذمة تسي د . هذه
على المنتفع أو صاحب المعاش أو المستحقين عنه والوكلاء والأوصياء ومتولي شئون القصر أن يتقدموا بالمستندات التالية إلى دوائر المستخدمين أو لدائرة التأمين والمعاشات حسب الحال لصرف مبالغ التأمين والمعاش أو المكافأة . ويراعى بالنسبة للمستندات المتشابهة المطلوبة لصرف مبالغ التأمين والمعاشات أنه يكفي تقديم واحد منها لصرف جميع المستحقات .	
أولاً : المستندات اللازمة لصرف مبالغ التأمين :	مع
(أ) طلب صرف من المنتفع الذي تنتهي خدمته بسبب العجز أو من القيم عليه موضحاً به محل الإقامة .	م
(ب) طلب صرف من المستحقين لمبالغ التأمين في حالة وفاة ائمنتفع موضحاً به محل الإقامة على أن يرفق به المستندات الآتية :	خلال لسنة
١ - شهادة الوفاة أو المستخرج الرسمي منها .	
٢ - إعلام شرعي بالوراثة وذلك حالة ما إذا كان المورث لم يعين مستفيدين معينين وفي حالة ما إذا كانت قيمة مبلغ التأمين المستحق للورثة الشرعيين لا يتجاوز	دات

خمسون جنيهاً . وكان استحقاق كل فرد لا يتجاوز خمسة عشر جنيهاً يمكن أن يكون الصرف إلى أساس شهادة إدارية تبين إنشاء الورثة ودرجة قرابتهم للمنتفع وتاريخ ميلادهم ، وذلك بدلاً من الإعلام الشرعي - نموذج رقم (٤) .

٣- صورة رسمية من القرار الصادر بتعيين الوصي أو القيم ، وذلك في حالة ما إذا كان بين المستحقين قسراً أو محجوراً عليهم ، وذلك مع مراعاة المادة (٤٥) من هذه اللائحة .

ثانياً : المستندات اللازمة لصرف معاش :

(أ) طلب صرف من المنتفع أو من الوكيل أو القيم مبنياً محل الإقامة والجهة التي يرغب في صرف المعاش منها .

(ب) طلبات صرف من المستحقين عن المنتفع موضحاً بها محل الإقامة والجهة التي يرغب كل منهم في صرف المعاش منها على أن تعتمد إدارياً بما يفيد صحة ما تضمنته من بيانات ويجب أن ترفق بها المستندات الآتية :

- ١- الإعلام الشرعي بتحديد الورثة أو شهادة إدارية بخصر أسرة المتوفي .
 - ٢- شهادات ميلاد الأولاد والإخوة أو مستخرج رسمي منها أو أى مستند معتمد ومختوم بخاتم الإدارة من المعاهد المودع لديها الشهادات المشار إليها تثبت فيه الاسم وتاريخ الميلاد وجهة الميلاد ورقم القيد أو قرار من القومسيون الطبيعى العام تثبت السن بمقتضاه .
 - ٣- صورة من القرار الصادر بتعيين الوصي أو القيم .
 - ٤- إقرار من الوالدين ببيان الدخل مقدراً بالنقد ومصدره ، وذلك في حالة استحقاقهما في المعاش مؤيدة بشهادة إدارية تؤيد ذلك الإقرار .
 - ٥- إقرار بوجود حالة العجز عن الكسب إن وجد بالنسبة للزوج ، وكذا بالنسبة للأولاد والإخوة الذكور الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين مع بيان الدخل الخاص بالزوج والإخوة ومصدر هذا الدخل وتحديد قيمته إن وجد بإقرار المستحق مديلاً بشهادة إدارية تؤيد هذا الإقرار .
 - ٦- شهادة من معاهد التعليم تثبت التحاق مستحق المعاش من الأولاد والإخوة الذكور الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين بها .
- (ج) تقدم البنت أو الأخت التي تطلق أو تترمل خلال عشر سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج أو من تاريخ وفاة المنتفع أو صاحب المعاش أيهما الحق طلباً

ن أن
هم
ل إذا
(٤٥

لمنحها معاشاً جديداً أو لإعادة صرف المعاش السابق إيقافه عند زواجها
موضحاً به محل إقامتها واسم صاحب المعاش وتاريخ وفاته واسم الجهة التي
كان يعمل بها قبل تركه الخدمة ، ويجب أن يرفق بهذا الطلب المستندات الآتية :
١- شهادة وفاة الزوج أو وثيقة الطلاق منه .
٢- إقرار منها مذيلاً بشهادة إدارية ببيان الدخل الخاص بها مع استثناء النفقة
ثالثاً: المستندات اللازمة لصرف المكافأة (النماذج ٩،٨،٧،٦،٥،٤) طلب صرف من
المنتظم موضحاً به محل إقامته .

الفصل الرابع

في صرف وتسوية المعاشات أو المكافآت ومبالغ التأمين

التي
ما
مد
فيه
ي
الـ
سية
نـل
قرار
سوة
ن
لبأ

مادة ٣٨- على دوائر المستخدمين أن ترسل ملف الخدمة الخاص بالمنتفع الذي تنتهي
خدمته متضمناً البيانات والمستندات المشار إليها في المادة (٣٣) من اللائحة
إلى دائرة التأمين والمعاشات ، وذلك في خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ
صدور قرار إنهاء الخدمة لتبدأ فوراً في تسوية المعاش أو المكافأة .
مادة ٣٩- في حالة انتهاء خدمة المنتفع لسبب آخر غير الوفاة أو عدم اللياقة الصحية أو
بلوغ سن التقاعد وكانت مدة خدمته نقل عن ثلاث سنوات يؤشر في ملف
الخدمة بعدم استحقاقه أية مكافأة ، ويرسل ملف خدمته إلى دائرة التأمين
والمعاشات لمراجعته والتأشير عليه بالحفظ وإثبات ذلك بملفه الموجود لديها ،
وكذلك بسجل المنتفعين . ثم يعاد إلى دوائر المستخدمين لحفظه .
مادة ٤٠- على دائرة التأمين والمعاشات بمجرد ورود ملف الخدمة إليها أن تقيده في
سجلات تعد لهذا الغرض يوضح فيها اسم صاحب المعاش وتاريخ وسبب انتهاء
الخدمة ، وتواريخ تسوية المعاش أو المكافأة أو مبلغ التأمين ، وتاريخ إرسال
الشيكات إلى صاحب الشأن .
مادة ٤١- على دائرة التأمين والمعاشات أن تصرف مباشرة مبالغ التأمين إلى المنتفعين
بأحكام هذا القانون أو المستحقين عنهم .
مادة ٤٢- إذا لم تتم تسوية المعاش قبل أول الشهر التالي لانتهاء خدمة المنتفع وجب على
دائرة صندوق التأمين والمعاشات أن تصرف فوراً سلفة من حساب المعاش تقدر
قيمتها الشهرية بجزء المعاش الذي لا يكون محلاً لأية منازعة أو نصف المرتب

الشهرى أيهما أقل ، وذلك إلى أن يتم تقدير التسوية النهائية .
على دائرة التأمين والمعاشات أن تخطر صاحب الشأن بخطاب موصى عليه
بقيمة المعاش المستحق بصفة نهائية على أن يشتمل الإخطار على البيانات
الآتية :
مادة ٤٣ -

- ١- اسم صاحب المعاش وبيان آخر وظيفة كان يشغلها .
- ٢- اسم المستحق عن المنفع أو صاحب المعاش وصفته .
- ٣- رقم ربط المعاش ورقم المنفع .
- ٤- مدة الخدمة المحسوبة في المعاش .
- ٥- متوسط المرتبات في السنتين الأخيرتين .
- ٦- قيمة المعاش المستحق .
- ٧- بيان مفردات المبالغ المقتطعة مع تحديد تاريخ نهاية اقتطاعها وقيمة الصافي المستحق صرفه .
- ٨- تاريخ استحقاق المعاش وشروط استمرار صرفه .
- ٩- الجهة التي ستتولى صرف المعاش دورياً كل شهر

مادة ٤٤ -

مادة ٤٥ -

مادة ٤٦ -

الفصل الخامس

أحكام عامة تتبع في صرف المستحقات

س عليه
ليانات

مادة ٤٤ -

تصرف المعاشات المستحقة للقصر إلى والدتهم دون حاجة إلى قرار وصاية ، فإذا لم توجد والدته ، فإلى الولي الشرعي . فإذا لم يكن هناك والدته أو ولي شرعي فتصرف المعاشات المستحقة للقصر إلى متولي شؤونهم وتثبتت هذه لصفة ودرجة قرابته لهم بشهادة إدارية .

وعلى دائرة التأمين والمعاشات أن تخطر المحكمة الشرعية بقيمة المعاش واسم من يصرف إليه وعنوانه ودرجة قرابته للقصر . فإذا قررت المحكمة أن يصرف المعاش لشخص آخر ، فعلى الدائرة تنفيذ ذلك اعتباراً من معاش الشهر التالي لإخطار الدائرة بالقرار المذكور .

مافى

مادة ٤٥ -

على دائرة التأمين والمعاشات أن تصرف مبالغ التأمين المستحقة للورثة الشرعيين أو أية استحقاقات أخرى لهم على أساس شهادة إدارية تبين أسماء الورثة ودرجة قرابتهم للمنتفع وتاريخ ميلادهم ، وذلك في حالة إذا ما كانت قيمته لا تتجاوز خمسون جنيهاً ، وكان استحقاق كل فرد لا يتجاوز خمسة عشر جنيهاً .

وعلى الدائرة أن تصرف أنصبة القصر من المستحقين ولو كانوا من غير الورثة الشرعيين في الحدود المشار إليها في الفقرة السابقة ، وذلك إلى الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة وطبقاً للأوضاع المبينة بها .

مادة ٤٦ -

إذا كان فصل المنتفع من الخدمة بسبب العجز الصحي ولم يكن هناك مستند رسمي بإثبات سنه ، فعلى دوائر المستخدمين أن تتخذ إجراء تقدير سنه بواسطة القومسيون الطبي العام قبل صدور قرار الفصل .

مادة ٤٧ -

في حالة وجود المنتفع أو صاحب المعاش في السجن يكون صرف المعاش أو المكافأة له أو للشخص الذي يحدده بإقرار منه يعتمد من مأمور السجن وتحدد فيه مدة للتوكيل في حالة استحقاقه معاش .

ويستمر الصرف وفقاً لما سبق إلا إذا عين قيم عليه فيؤدي المعاش إلى القيم اعتباراً من معاش الشهر التالي لتاريخ تقديم قرار القوامه للدائرة .

مادة ٤٨ -

في حالة مغادرة أصحاب المعاشات المستحقين منهم القطاع وجب إخطار دائرة

التأمين والمعاشات بذلك على أن يتضمن الإخطار التاريخ المحدد للسفر والجهة ومدة الإقامة ، فإذا رغب في صرف المعاش إلى أي شخص آخر داخل القطاع خلال هذه المدة . فعليه أن يرفق بالإخطار توكيل موثق من المحكمة المختصة أو توكيل معتمد من جهة الإدارة .

مادة

على دوائر المستخدمين في حالة صدور حكم تأديبي على صاحب المعاش عن أعمال وقته منه قيل تركه الخدمة يقضى بحزمائه من حقه بالمعاش إخطار دائرة التأمين والمعاشات بذلك فوراً على أن يرفق بالإخطار صورة من الحكم . وفي هذه الحالة لا تسرى الآثار المترتبة على هذا الحكم في المعاش إلا اعتباراً من تاريخ صدوره وفي حدود الربيع فقط .

مادة ٩٠

يقدم طلب الحصول على مصاريف الجنازة لمن يقدم ما يثبت قيامه بدفع هذه النفقات سواء كانت أرملة صاحب المعاش أو أرشد العائلة من الأبناء أو أي شخص آخر .

مادة ٩١

ويشترط في طلب الصرف أن يكون معتمداً إدارياً بما يثبت صحة البيانات الواردة فيه .

مادة ٩٢

تعتبر الطلبات والشهادات والإقرارات المصدق عليها في هذه اللائحة من قبيل المستندات التي يستلزمها تنفيذ أحكام هذا القانون ولا تخضع لرسم الدمغة .

مادة ٩٣

إذا أعطى أحد أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم عن سوء قصد بيانات غير صحيحة أو امتنع عن تقديم بيانات مما أدى إلى صرف مبالغ بغير حق من الصندوق ، تعين على دائرة التأمين والمعاشات إخطار النيابة العامة بذلك مع المطالبة بتلك المبالغ وفالدها يواقع (٤,٥%) .

مادة

وفي جميع الأحوال يجوز لمدير الدائرة إعطاء مهلة لسداد هذه المبالغ أو تقسيطها في حالة تقدم صاحب الشأن بضمانات كافية لذلك ، ويعتبر عدم إخطار الدائرة بالبيانات الخاصة بإيقاف المعاش أو سقوط الحق فيه بمثابة إعطاء بيانات غير صحيحة .

مادة

مادة

مادة

الفصل السادس

في نظام ومواعيد وكيفية صرف المعاشات

- مادة ٥٣- يكون صرف المعاشات الدورية من دائرة التأمين والمعاشات عن طريق الجهات الآتية:
- (أ) فروع البنوك التي تحددها الدائرة وفي هذه الحالة لا يتحمل أصحاب المعاشات أية مصاريف .
- (ب) مكاتب البريد بناء على طلب صاحب المعاش أو المستحقين عنه وفي هذه الحالة يخصم من المعاش مصاريف التحويل التي تتقاضاها دائرة البريد .
- (ج) يجوز لأصحاب المعاشات الذين يرفضون طبقاً للبند (أ) أن يطلبوا من هذه البنوك تحويل معاشاتهم إلى حساباتهم الجارية في هذه البنوك ، وذلك طبقاً للاتفاق بين صاحب المعاش والبنك ، ويشترط في هذه الحالة ألا يودع المعاش في الحساب الجاري إلا في اليوم الأول من كل شهر . وفي حالة وفاة صاحب المعاش أو المستحق يود المعاش عن الشهور التالية إلى الدائرة لتقوم من جانبها بالتصرف حسب القوانين التي تنفذها حتى لا يتحمل البنك مسئولية صرف مبالغ لشخص غير مستحقها .
- مادة ٥٤- يكون صرف المعاشات اعتباراً من أول يوم في الشهر ويجوز لجهة الصرف أن تحدد لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم مواعيد الصرف خلال الخمس أيام الأولى من كل شهر .
- ويحدد رئيس مجلس الإدارة بالاتفاق مع جهات الصرف المدة التي تظل فيها المعاشات قابلة للصرف عن طريق تلك الجهات والمواعيد التي ترد فيها المعاشات التي لم تصرف في المهلة المحددة .
- مادة ٥٥- يجوز لرئيس مجلس الإدارة الترخيص بصرف المعاشات في غير المواعيد المقررة حسب مقتضيات الأحوال بناء على عرض دائرة التأمين والمعاشات .
- مادة ٥٦- تصرف المعاشات بمقتضى كشوف تعدها دائرة التأمين والمعاشات بأسماء أصحاب المعاشات وصافى معاشاتهم .
- مادة ٥٧- للبنوك المشار إليها في البند (أ) من المادة (٥٣) أن تقبل تحويل المعاشات إلى محال الإقامة المؤقتة لأصحاب المعاشات حسب الاتفاق الذي يتم بينها وبين

الجهة
نطاق
تصمة

عن
خطار
حكم
عتبراً

في هذه
أو أي

يانات

قبيل
ة

ت غير

ن من
مع

بالغ أو
إخطار

عطاء

أصحاب المعاشات .

مادة ٥٨-

ترسل دائرة التأمين والمعاشات شيكات لجهات الصرف بقيمة المعاشات المحالة إليها وتكون قابلة للصرف اعتباراً من يوم ٢٠ من الشهر المنصرف عنه المعاش.

مادة ٥٩-

يجوز لصاحب المعاش أن يطلب تحويل صرف معاشه إلى جهة أخرى في حالة تغيير محل إقامته خارج المدينة بصفة دائمة وعلى الدائرة أن تخطره بتاريخ التحويل على ألا يتجاوز معاش الشهر التالي .

مادة ٦٠-

يتعين على جهة الصرف رد المعاش لدائرة التأمين والمعاشات في الأحوال الآتية:

(أ) في حالة عدم صرف المعاش خلال المواعيد المقررة .

(ب) في حالة علم جهة الصرف بوفاة صاحب المعاش أو المستحق . وإذا كان معاشه

مودعاً في حسابه الجارى فيجب رد معاشات الأشهر التى تبدأ من تاريخ الوفاة

دون انتظار ورود إخطار من الدائرة .

(ج) بناء على طلب دائرة التأمين والمعاشات وذلك لأى سبب .

مادة ٦١- تصرف النفقات التى تخصم من المعاشات بعد صرف المعاشات لأصحابها أو

التحقق من وجود صاحب المعاش على قيد الحياة .

الفصل السابع

في شروط استمرار صرف المعاشات

يجب على كل من يصرف معاشاً أن يذكر رقم ربط المعاش الوارد بإخطار ربط المعاش والجهة التي يصرف منها معاشه في جميع المكاتبات التي يوجهها إلى دائرة التأمين والمعاشات ، كما يجب على هؤلاء إخطار الدائرة بكل تعديل في حال إقامتهم .

مادة ٦٢-

إذا حدث اختلاف غير جوهري في اسم من يتولى صرف المعاش في البطاقة الشخصية عن الاسم الوارد بشهادة الميلاد أو المدون بكتشوف الصرف وجب عليه أن يتقدم للدائرة بشهادة إدارية تثبت أن الاسم لشخص واحد . أما إذا كان الاختلاف جوهرياً فيجب على المستحقين اتباع القواعد العامة لتغيير الاسم . يجوز لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم أن يوكلوا غيرهم في صرف معاشاتهم بتوكيل رسمي أو إداري يقدم إلى دائرة التأمين والمعاشات وفي هذه الحالة تصرف المعاشات باسم الوكيل ، وذلك اعتباراً من معاش الشهر التالي لتاريخ تقديم التوكيل ويكون إلغاء التوكيل بناء على طلب من صاحب المعاش وينتج هذا الإلغاء أثره اعتباراً من المعاش المستحق من الشهر التالي لوصول الطلب .

مادة ٦٣-

في حالة تعيين وصي أو متولى شئون قصر أو قيم أو وكيل جديد ، يجب عليه إخطار دائرة التأمين والمعاشات بذلك مع إرسال الإقرار أو التوكيل الجديد ويتم الصرف لأصحاب الشأن الجدد اعتباراً من معاش الشهر التالي للشهر الذي وردت فيه المستندات المذكورة .

مادة ٦٥-

ويستمر صرف معاشات القصر إلى حين بلوغهم سن الرشد فيتم الصرف إليهم مباشرة اعتباراً من معاش الشهر التالي لبلوغهم سن الرشد .

يجب على الأولاد أو الإخوة الذكور من الطلبة عند بلوغهم سن الحادية والعشرين أن يتقدموا بطلب إلى دائرة التأمين والمعاشات لاستمرار صرف المعاش ، ويجب أن يرفق بالطلب الشهادة الدالة على قيدهم بصفة منتظمة في أحد معاهد التعليم التي لا تجاوز التعليم الجامعي أو العالي مع تقديم هذه الشهادة بعد ذلك في أكتوبر من كل عام .

مادة ٦٦-

محاكمة

عنه

حالة

تاريخ

حوال

معاشه

وفاة

ها أو

مادة ٦٧- على المستحقين في المعاش بسبب العجز أن يتقدموا إلى القومسيون الطبي العام لإعادة الكشف الطبي عليهم ، وذلك في الفوايد التي تخطرهم بها دائرة التأمين والمعاشات .

مادة ٦٨- على أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم ، وكذا الأوصياء والقامة والوكلاء ومتولي شئون القصر أن يقدموا لدائرة التأمين والمعاشات في المواعيد التي تحددها إقراراً معتمداً إدارياً لدى استمرار استيفائهم لشروط استحقاقهم في المعاش ويوقف صرف المعاش لمن يتخلف عن تقديم الإقرار في الموعد المحدد. ويعاد الصرف بعد تقديم الإقرار إذا كانت شروط استحقاق المعاش ما تزال موجودة ، ويجوز للدائرة أن تعطي مهلة لتقديم هذه الشهادة قبل إيقاف صرف المعاش .

مادة ٦٩- على أصحاب المعاشات أو المستحقين لها أو الوكلاء عنهم وكذا الأوصياء والقامة إخطار دائرة التأمين والمعاشات بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى إيقاف صرف المعاش أو سقوط الحق فيه وفقاً للأحكام التي يتضمنها قانون التأمين والمعاشات وعلى الأخص في الأحوال الآتية :

- (أ) إلحاق صاحب المعاش في إحدى الجهات التي تطبق أحكام هذا القانون .
- (ب) إلحاق أحد المستحقين في المعاش بأي عمل مع ذكر تاريخ الالتحاق من الجهة التي يعمل فيها ومقدار الدخل .
- (ج) زواج المستحقات أو الأرامل والبنات والأمهات والأخوات .
- (د) استحقاق أكثر من معاش من الصندوق .
- (هـ) الوفاة .

ويجب على هؤلاء الامتناع عن قبض المعاش اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ تحقق الأحداث المشار إليها وذلك مع مراعاة حكم المادة (٢٢) من القانون .

مادة ٧٠- على المستحقين عن صاحب المعاش الذين أوقف صرف معاشهم كله أو جزء منه نتيجة الحصول على دخل من اشتغالهم بأي عمل أن يتقدموا لدائرة التأمين والمعاشات بطلب لإعادة صرف المعاش إليهم في حالة إيقاف هذا الدخل كله أو بعضه ، على أن يرفق بهذا الطلب شهادة إدارية بذلك . وعلى دائرة التأمين والمعاشات إعادة صرف المعاش المستحق لهم اعتباراً من

الطبي العام		الشهر التالي لتاريخ ترك العمل أو نقص الدخل .
نرة التأمين	مادة ٧١ -	على الجهات التي تطبق أحكام القانون إخطار دائرة التأمين والمعاشات بأسماء أصحاب المعاشات الذين يعاد تعيينهم بها .
الوكلاء	مادة ٧٢ -	على الجهات التي تطبق أحكام القانون الذين يستخدمون أحد المستحقين في المعاش أن يخطروا دائرة التأمين والمعاشات باسم من يتقرر استخدامه وتاريخ إلحاقه بالعمل ومقدار مقابل عمله من مرتب أو أجر أو مكافأة والجهة التي يصرف منها معاشه .
يد التي		
تأقهم في		
عد المحدد.	مادة ٧٣ -	على الموظفين العموميين المختصين بإبرام عقود الزواج ومكاتب الصحة - كل فيما يخصه - إخطار دائرة التأمين والمعاشات بحالات الزواج التي تتم بين مستحقات المعاش ، وحالات الوفاة التي تقع بين أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم ويجب أن يتم الإخطار في الحالتين فوراً ، وأن يتضمن الإخطار اسم صاحب المعاش - المورث - والجهة التي كان يصرف المعاش منها .
لأوصياء		
إيقاف	مادة ٧٤ -	على جميع معاهد التعليم إخطار دائرة التأمين والمعاشات بالمستحقين عن أصحاب المعاشات من الطلبة الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين وتقرر فصلهم خلال السنة الدراسية .
تأمين		
ن الجهة		
التالي		
(٢) من		
جزء		
التأمين		
كله أو		
رأ من		

الفصل الثامن

في تحديد من تصرف إليهم المبلغ

مادة ٧٥- في حالة وفاة أحد من أصحاب المعاشات تستمر دائرة التأمين والمعاشات في صرف صافي المعاش الشهري الذي كان يصرف له بافتراض عدم وفاته دون خصم ما يكون مستحقا عليه من أقساط : قسط مدة سابقة - قسط استبدال - قسط قرض - وذلك عن الشهر الذي حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفي المواعيد المقررة لصرف المعاشات .

ويتم الصرف إلى الأرملة إن وجدت فإن تعدد فيقسم بينهم بالتساوي ، ومع ذلك في حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الأرملة يستحقون ما كان يستحق لوالتهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ، ويصرف الاستحقاق إلى الولي الشرعي إن وجد فإن لم يوجد فيصرف إلى متولى شئونهم وذلك بمراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة (٥٠) من القانون .

الباب الرابع في العودة إلى الخدمة

الفصل الأول

في قواعد حساب مدة الخدمة السابقة

على كل من يرغب من المنتفعين حساب مدة خدمته السابقة وفقاً لحكم المادة (٣٨) من القانون أن يرسل طلباً بذلك معفى من رسم الدفعة بالبريد الموصى عليه إلى الجهة التي يوجد بها ملف خدمته ، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ انتفاعه بأحكام القانون موضعاً به المدة التي يرغب في حسابها في المعاش .
على الجهة التي يتبعها المنتفع حساب المبالغ المستحقة عليه نظير حساب مدة الخدمة السابقة ، وذلك بطرق الأداء المختلفة التي أجازها القانون ، وذلك قبل انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة .

إذا أعيد تعيين منتفع وكانت له مدة خدمة أقل من ثلاث سنوات أدى خلالها الاشتراكات المستحقة للصندوق التأمين والمعاشات ، ولم يكن قد حصل على مكافأة عنها ، حسبت تلك المدة في المعاش دون استحقاق أية مبالغ عنها ، فيما عدا المبالغ التي كان مديناً بها للصندوق خلال تلك المدة ، إذ يتعين عليه في هذه الحالة سدادها وفقاً لأحكام المادة (٣٨) من القانون .

ويراعى في هذه الحالة إثبات بيانات ومستندات تلك المدة في ملف الخدمة .
يجوز للمستحقين عن المنتفع أو المستحقين عن صاحب المعاش طلب حساب مدة مورثهم السابقة التي جاز القانون حسابها لهم في المعاش إذا توفى قبل انتهاء الفترة المحددة لإبداء الرغبة أو قبل الأداء ويتعين عليهم أداء المبالغ المستحقة نظير حساب تلك المدد دفعة واحدة بشيك مصرفي لحساب دائرة صندوق التأمين والمعاشات ، وذلك في المواعيد المقررة ويجوز لهم في هذه الحالة أن يطلبوا من الدائرة أن تقتضى المبالغ المستحقة لهم بافترض حساب تلك المدد خصماً من المبالغ المستحقة عليهم .

تتفسي
نه دون
تبدال -
ين له

، ومع
الأرملة
ويصرف
شؤونهم

مادة ٧٦-

مادة ٧٧-

مادة ٧٨-

مادة ٧٩-

الفصل الثاني في إجراءات حساب المدد السابقة

مادة ٨٠ - على دوائر المستخدمين التي يوجد بها ملفات الخدمة اتباع ما يلي :

- (أ) تقيد طلبات الرغبة في الاستمرار عن المدد السابقة الواردة إليها في سجل خاص.
(ب) تحرير استمارة حساب مدد الخدمة السابقة من نسختين لكل من أبدى الرغبة ،
وتستوفي بياناتها من واقع السجلات أو ملفات الخدمة .
(ج) تقدير المبالغ المستحقة وفقا لحكم المادة (٣٨) من القانون .

مادة ٨١ - تقوم الجهة التابع لها المنتفع الذي يرغب في أداء المبالغ المستحقة دفعة واحدة بتسليمه خطاباً من أصل وصورة يحرر إلى البنك الذي تحدده دائرة التأمين والمعاشات ليودع بمقتضاه مبلغ الدفعة الواحدة لحساب دائرة صندوق التأمين والمعاشات نظير إيصال يتسلمه من البنك من صورتين يحتفظ بإحداها ويسلم النسخة الأخرى إلى الجهة التي يعمل بها وعلى الجهة اتخاذ الإجراءات الآتية :

- (أ) إيضاح قيمة مبلغ الدفعة الواحدة الذي تم إيداعه بالبنك ، ورقم وتاريخ إيصال الإيداع في نسختي الاستمارة الخاصة بحساب مدد الخدمة السابقة.
(ب) إرفاق صورة إيصال الإيداع بإحدى نسختي الاستمارة الممنوحة إليها وحفظها بملف الخدمة ، وإرسال النسخة الأخرى من الاستمارة لدائرة التأمين والمعاشات لإيداعها بملف المنتفع طرفها .
(ج) قيد البيانات الخاصة بالاستمارة في استمارات الخدمة .

مادة ٨٢ - في حالة رغبة المنتفع أداء المستحق عليه على أقساط يقيد القسط الشهري المستحق عن الشهر الثاني لانتهاؤ فترة الاختبار ، وعلى الجهة اتخاذ الإجراءات الآتية :

- (أ) أداء الأقساط شهرياً لدائرة التأمين والمعاشات وفقاً للقواعد الواردة في الفصل الأول من الباب الثاني .
(ب) التأشير باستمارات الخدمة وكذا بسجلات التأمين والمعاشات بقيمة القسط الشهري وتاريخ بداية ونهاية الاقتطاع .

الباب الخامس في استبدال المعاشات

لصاحب المعاش عند انتهاء خدمته أن يطلب استبدال نقوده بجزء من حقه في المعاش بحيث لا يتجاوز الجزء المستبدل ربع المعاش ، وبشرط ألا يقل ما يتبقى بعد الاستبدال عن ستة جنيهاً مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المواد (٤٨،٤٧،٤٦،٤٥) من القانون .

مادة ٨٣-

خاص ،
رغبة ،

ويوضح طلب الاستبدال المبلغ المطلوب استبداله ومدة الاستبدال - لعشر سنوات أو لعشرين سنة أو لمدى الحياة - ويقدم الطلب إلى دائرة التأمين والمعاشات بكتاب موصى عليه .

ة واحدة
تأمين
سامين
سليم

ويسقط حق صاحب المعاش في إجراء الاستبدال إذا لم يتقدم بطلبه خلال سنتين من تاريخ انتهاء خدمته .

ولا يجوز إجراء الاستبدال لأكثر من مرة واحدة .

يحال طالب الاستبدال إلى القومسيون الطبي العام لإجراء الكشف الطبي عليه وعلى القومسيون الطبي العام إخطار طالب الاستبدال بموعد توقيع الكشف الطبي عليه ، وذلك بكتاب موصى عليه فإذا تخلف عن هذا الكشف حفظ الطلب المقدم منه .

مادة ٨٤-

يصال
فظها
عاشات

ومع ذلك يجوز لرئيس مجلس إدارة الصندوق تحديد موعد آخر للكشف الطبي بناء على طلب يقدم خلال شهرين من تاريخ موعد الكشف الذي تخلف عنه .

يقدر القومسيون الطبي العام بصفة نهائية درجة صحة الطالب ، ولا يقبل طلبه إلا إذا كانت صحته جيدة أو متوسطة ، وفي الحالة الأخيرة يزيد القومسيون الطبي العام على سن الطالب عدداً من السنوات بنسبة حالته الصحية ، وتتخذ السن بعد هذه الزيادة أساساً لتحديد رأس مال المعاش المستبدل ، وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بتقريب السن الواردة في جدول الاستبدال المنحوق بالقانون . وإذا قرر القومسيون الطبي العام رداءة صحة الطالب رفض طلبه ولا يجوز تجديده .

مادة ٨٥-

لاري
تخاذ

صل

تسط

يستبعد من المعاش عند تقدير جزء المعاش الذي يجوز استبداله القسط الخاص بسداد المبالغ المستحقة عن مدة خدمته السابقة سواء أكان التقسيط حتى سن

مادة ٨٦-

- ماد الستين أو بطريق جدول الاستبدال ، ولا يجوز في هذه الحالة إجراء الاستبدال إلا في حدود ربع باقي المعاش ، وبشرط ألا يقل ما يتبقى بعد الاستبدال عن ستة جنيهاً.
- مادة ٨٧- يحسب رأس مال المعاش المستبدل على أساس الجدول المرفق للقانون ووفقاً لسن طالب الاستبدال وقت توقيع الكشف الطبي عليه ، وذلك مع مراعاة المادة (٨٥).
- مادة ٨٨- يعتمد مدير دائرة التأمين والمعاشات صرف مبالغ الاستبدال في الحدود المتقدمة.
- مادة ٨٩- يخطر طالب الاستبدال بقيمة رأس المال المستحق عن جزء المعاش المستبدل لإعلان قبوله تقدير رأس المال المستبدل .
- مادة ٩٠- يكون قبول تقدير رأس المال المستبدل بإحدى الطرق الآتية :
- ١- التوقيع بقبول التقدير بمقر دائرة التأمين والمعاشات بعد التحقق من شخصيته .
 - ٢- الإقرار بقبول التقدير على أن يصدق على هذا الإقرار إثنان من المنتفعين بأحكام القانون لا يقل راتبهما عن ثلاثين جنيهاً ورئيسهما المباشر ويختتم بخاتم الجهة .
 - ٣- تقديم إقرار بقبول التقدير مصدق عليه من الهيئات المختصة بالتوثيق داخل القطاع أو خارجه بحسب الحال .
- مادة ٩١- إذا لم يرد وفقاً لأحكام المادة السابقة إقرار بقبول التقدير من الطالب خلال شهر من تاريخ إخطاره بخطاب موصى عليه بقيمة رأس المال المستبدل اعتبر متأزلاً عن طلبه .
- ومع ذلك يجوز لرئيس مجلس إدارة الصندوق لأسباب تبرر ذلك الموافقة على قبول الطالب للتقدير بعد انتهاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة ، وذلك خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء ذلك الميعاد .
- مادة ٩٢- يؤدي مبلغ الاستبدال إلى الطالب بموجب شيك يرسل إليه بعنوانه المبين في طلب الاستبدال ، وذلك بعد خصم قيمة قسط الاستبدال المستحق عن المدة الباقية على نهاية الشهر الذي تم فيه الاستبدال والشهر الثاني مباشرة .
- مادة ٩٣- على دائرة التأمين والمعاشات فور صرف رأس مال الاستبدال تسجيله في سجل خاص بالاستبدال ومراعاة اقتطاع القسط من أول الشهر الثاني لتاريخ قبول رأس مال الاستبدال حتى نهاية السداد إذا كان الاستبدال لمدة عشر سنوات أو عشرين سنة أو حتى تاريخ الوفاة إذا كان لمدى الحياة .

مادة ٩٤- تحفظ كافة الأوراق المتعلقة بعملية الاستبدال في الملف الخاص بالمنتفع المحفوظ بدائرة التأمين والمعاشات .

استبدال
عن سنة

الباب السادس

في الأحكام الخاصة بمدد الإعارة والأجازات الدراسية بدون مرتب وكذا مدد التكليف والأجازات الاعتيادية والاستثنائية بدون مرتب

للقانون
مراجعة

مادة ٩٥- يظل اسم المعار مدرجاً أثناء مدة الإعارة في سجل المرتبات بالجهة التابع لها أصلاً سواء كانت الإعارة داخلية أو خارجية .

لمتقدمة
مستبدل

ويعامل المعارون سواء في الداخل أو في الخارج الذين تتحمل جهاتهم الأصلية بمرتباتهم معاملة باقي المنتفعين من حيث قواعد وإجراءات أداء الاشتراكات والأقساط الخاصة المستحقة لصندوق التأمين والمعاشات .

صيته

مادة ٩٦- على دوائر المستخدمين أن تعد سجلاً لحصر المعارين والمكلفين والذين بأجازات دراسية أو اعتيادية أو استثنائية بدون مرتب وفقاً للنموذج رقم (١١) المرفق يقيد به جميع البيانات الخاصة بهؤلاء .

بأحكام
الجهة

وعلى الجهات المختصة بإدارات شؤون المعارين موافاة الدوائر المذكورة بتلك البيانات .

داخل

مادة ٩٧- في حالة الإعارة داخل القطاع يتعين على دوائر المستخدمين بالجهات المختلفة أن تخطر الجهة المعار إليها المنتفع ببيان مفردات المرتب متضمناً بيان الاشتراكات والأقساط الواجب إقتطاعها لحساب صندوق التأمين والمعاشات ومقابل الحصة التي تلتزم بها الجهة التي يتبعها .

شهر
متتالاً

ويجب على الإدارات المذكورة أن تخطر الجهات المشار إليها بكل ما يطرأ على هذه الأقساط من تعديل .

على
أيقه

مادة ٩٨- تسدد شهرياً الاشتراكات والأقساط المستحقة لدائرة التأمين والمعاشات خلال مدة الإعارة الداخلية في جهات غير منتفعة بقانون التأمين والمعاشات عن طريق الجهة الأصلية التي يتبعها المعار ضمن الاشتراكات والأقساط الواردة بالاستشارة رقم (١) تأمين ومعاشات .

في
الباقية

وعلى الجهات الأصلية في هذه الحالة تسديد الاشتراكات والأقساط الخاصة

سجل
بول
ت أر

بمؤلاء المعارين إلى الدائرة في موعد استحقاقها من حساب العهد تحت التحصيل طرف الجهات المعارين إليها ومتابعة انتظام تلك الجهات في سداد هذه الاشتراكات والأقساط ، وكذا الحصة التي تلتزم بها لتسديد حسابات العهد .

ويعامل المعارون في جهات منتفعة بقانون التأمين والمعاشات معاملة باقى المنتفعين بها من حيث قواعد وإجراءات أداء الاشتراكات والأقساط الخاصة.

مادة ٩٩- يوجب أداء الاشتراكات المستحقة على المعار بالخارج إلى حين انتهاء مدة الإعارة.

مادة ١٠٠- على دائرة المستخدمين أن تعد الاستمارة رقم (١١) تأمين ومعاشات - المرفق نموذجها من أصل وصورة بالنسبة لكل منتفع يعود إلى عمله ، وذلك بعد انتهاء فترة الإعارة الخارجية فور عودته موضحاً بها قيمة الاشتراكات والأقساط المستحقة عن المدة المذكورة .

مادة ١٠١- على المنتفع المشار إليه في المادة السابقة أن يبدى رغبته في الاشتراك عن الفترة المشار إليها على الاستمارة الموضحة بالمادة السابقة وذلك على الوجه الآتى :

(أ) يكون أداء اشتراكات التأمين والمعاشات عن المدة الجارية المستحقة عن فترة

الإعارة دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ انتهاء تلك الفترة . وإلا سقط حق المنتفع في الاشتراك عن هذه المدة في الخدمة .

(ب) يكون أداء متجمد أقساط المدة السابقة التي تكون قد استحققت نتيجة عدم أدائها

خلال فترة الإعارة إما دفعة واحدة خلال فترة السنة المشار إليها في البند

السابق أو على أقساط شهرية تقدر وفقاً لأحكام المادة (٦٠) من القانون . فإذا

رغب في أداء تلك الاشتراكات والأقساط الخاصة دفعة واحدة وجب على دائرة

المستخدمين تقدير المبلغ المطلوب بما في ذلك الفوائد المستحقة بواقع (٤,٥%)

تبدأ اعتباراً من تاريخ انتهاء فترة الإعارة حتى تاريخ الأداء الذي يحدده صاحب

الشان وتسليمه خطاباً من أصل وصورة يحرر إلى أقرب فرع للبنك ليودع

بمقتضاه المبلغ المحدد قبل انتهاء موعد الأداء لحساب دائرة التأمين

والمعاشات.

مادة ١٠٢- إذا رغب صاحب الشان في أداء المستحق عليه من متجمد أقساط المدة السابقة

، فيجب على دائرة المستخدمين بالجهة تقدير القسط المستحق وموافاة دائرة

التأمين والمعاشات نسخة من استثمار الحساب وإرفاق النسخة الأخرى من
الاستثمار في ملف الخدمة بعد قيد قيمة القسط المستحق وتاريخ بداية اقتطاعه
في سجلات المرتبات والتأشير بالبيان اللازم في استثمار الخدمة مع مراعاة
اتباع نفس طريقة التقسيط السابق اختيارها إن كان قد سبق له تقسيط أية مبالغ
أو أقساط .

تسري الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل بالنسبة لمدد التكليف والاجازات
الدراسية بدون مرتب ومدة البعثة التي تلي تاريخ التعيين ، وكذا الاجازات
الاعتيادية الاستثنائية بدون مرتب ، وكذا المدد التي يكون المنتفع خلالها
في (منحة تفرغ) .

مادة ١٠٣ -

عهد تحت
في سداد هذه
العهد .

ة باقى
لخاصة.

هاء مدة

- المرفق
بعد انتهاء
والأقساط

ك عن
ي الوجه

عن فترة
قط حق

م أدائها
ي البند
، فإذا
دائرة
(٤,٥%)
صاحب
ليردع
تأمين

سابقة
ائرة

الباب السابع

أحكام انتقالية

في تصفية صندوق التأمين والادخار وحساب مدة الخدمة السابقة للموجودين في الخدمة

مادة ١٠٤ - على دائرة التأمين والمعاشات تقدير المبالغ التي أداها كل من المنتفعين الموجودين في الخدمة في ١٩٦٤/٧/١ إلى صندوق الادخار المنشأ بالأمر رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٤ سواء عن مدة خدمته التالية على ١٩٥٤/٨/١ أو السابقة على ذلك التاريخ وفوائد هذه المبالغ بواقع (٢,٥%) مركبة حتى ١٩٦٤/٦/٣٠ وتثبت نتيجة التقدير في سجلات اشتراكات الادخار المحفوظة بدائرة التأمين والمعاشات .

مادة ١٠٥ - على الدائرة المذكورة إعداد كشوف بالمبالغ المشار إليها في البند السابق وفوائدها موضحاً بها اسم الموظف ورقمه في صندوق الادخار وذلك من أصل وصورة على أن يرسل الأصل إلى دائرة المستخدمين وتحفظ الصورة بدائرة التأمين والمعاشات

وعلى الدائرة أن تنتهي من هذه الإجراءات قبل ١٩٦٤/٩/١ وتستزل المبالغ المشار إليها في المادة السابقة وفوائدها من المبالغ المستحقة .
مادة ١٠٦ - على كل منتفع طبقاً لحكم المادة (٥) من القرار بقانون في حالة رغبته في الاشتراك عن مدة خدمته السابقة طبقاً لأحكامها .

فإذا لم يرغب المنتفع في الاشتراك عن مدة خدمته السابقة فيفرد للمبالغ التي أداها إلى الصندوق المذكور وفوائدها حساب خاص في صندوق التأمين والمعاشات ، ويستحق إليه عند انتهاء خدمته أو إلى من يصرف إليهم مبلغ التأمين في حالة وفاته مصوباً عليها فائدة مركبة بواقع (٣%) سنوياً من ١٩٦٤/٧/١ حتى تاريخ استحقاقها .

مادة ١٠٧ - على دائرة التأمين والمعاشات حصر أرصدة صندوق التأمين المنشأ بالأمر رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٤ ، وكذا حصر باقي أرصدة صندوق الادخار بعد استنزال المبالغ التي أداها الموظف وفوائدها المشار إليها في المادة (١٠٤) ويستزل مجموع الأرصدة المنوه عنها في الفقرة السابقة من المبالغ المستحقة على

الخزائنة العامة طبقاً للمادة (٧) من القرار بقانون.

على دائرة المستخدمين بالإدارة العامة تحرير استمارة رقم (١٢) المرفق
نموذجها لكل منافع موجود بالخدمة في ١٩٦٤/٧/١ وكان معاملاً بنظام الإخبار
المنشأ بالأمر رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٤ وتقدر فيها المبالغ المستحقة نظير
الاشتراك عن مدة خدمته السابقة المحسوبة وفقاً لأحكام المادة (٥) من القرار
بقانون بعد استئصال المبالغ التي أداها في صندوق الإخبار وفوائدها المشار إليها
في المادة (١٠٤).

وتحرر هذه الاستمارة من ثلاث نسخ وتعرض على الموظف لإبداء رغبته في
الاشتراك عن مدة خدمته السابقة أو عدم رغبته في ذلك. ثم ترسل نسخة إلى
دائرة التأمين والمعاشات ونسخة إلى قسم الماهيات بالجهة التي يعمل بها
الموظف وتحفظ دائرة المستخدمين بالنسخة الثالثة لحفظها بملف الخدمة.

على دائرة التأمين والمعاشات أن تحفظ نسخة الاستمارة (١٢) تأمين ومعاشات
الواردة إليها بالملف الخاص بالمنتفع.

وعلى قسم الماهيات بالجهة التي يعمل بها الموظف مراعاة خصم القسط
المستحق عن المدة السابقة لمن أبدى الرغبة في ذلك اعتباراً من مرتب شهر
يناير سنة ١٩٦٥ التي يستحق صرفه في أول فبراير سنة ١٩٦٥.

بالنسبة لمن يرغب في أداء المبالغ المستحقة عليه دفعة واحدة تتبع الإجراءات
المنصوص عليها في المادة (٨١).

مادة ١٠٨ -

بـ

منتفعين
أمر رقم
سابقة
١٩٦٤/
التأمين

مادة ١٠٩ -

لسابق
أصل
بدائرة

مادة ١١٠ -

تحفة .
هـ في

لتي
أمين
مبلغ
من

رقم
تنزل
تنزل
على

الباب الثامن أحكام ختامية

مادة ١١١- إذا أجرى تحقيق مع موظف بشأن المخالفات المنسوبة إليه في تنفيذ أحكام القانون أو اللائحة التنفيذية أو القرارات المنفذة لها وجب على الجهة الإدارية المختصة موافاة الدائرة بأوراق التحقيق ونتيجة التصرف فيه فور صدور القرار.

ويعرض مدير الدائرة على رئيس مجلس الإدارة خلال شهر من تاريخ وصول تلك الأوراق إلى الدائرة الحالات التي يقترح فيها الاعتراض على القرار الصادر طلب الإحالة إلى المحاكمة التأديبية طبقاً للمادة (٦٢) من القانون .

مادة ١١٢- يجوز لرئيس مجلس إدارة الصندوق مد المواعيد المنصوص عليها في المادة (٨) من هذه اللائحة في الأحوال التي يتعذر فيها الالتزام بتلك المواعيد بسبب طبيعة العمل ببعض الجهات .

قرار المجلس التنفيذي

رقم (١٥) لسنة ١٩٦٤ *

المجلس التنفيذي :

بعد الاطلاع على النظام الدستوري لقطاع غزة الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٦٢ .
وعلى القرار بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي ومستخدمي
وعمال الإدارة العامة .
وعلى اللاحة التنفيذية لقانون التأمين والمعاشات المشار إليه وبناءً على قرار مجلس إدارة
التأمين والمعاشات بجلسته المنعقدة في ١٠/١٠/١٩٦٤ .

بمذ أحكام
ة الإدارية
ور صدور

خ وصول
رار الصادر

تـرـو

- مادة ١- تنصرف عبارة (العامل العرضي) إلى الفئات التالية :-
(أ) العمال المعينين حالياً بالخدمة أو الذين يعينون على الباب الثالث من الميزانية أو على
الاعتمادات الإضافية .
(ب) العمال المعينين حالياً بالخدمة أو الذين يعينون على الباب الثاني من الميزانية لمدة تقل
عن سنة والذين صدر أو يصدر بتعيينهم قرار من مدير المديرية المختصة .
مادة ٢- استثناء من نص الفقرة (ب) من المادة السابقة ينتفع العامل المعين حالياً بالخدمة على
الباب الثاني من الميزانية بأحكام قانون التأمين والمعاشات إذا قرر مدير المديرية التابع
لها العامل أن لعمله صفة الدوام ويشترط استمراره في الخدمة مدة تزيد عن سنة .
مادة ٣- العمال المعينون حالياً بالخدمة على الباب الثاني من الميزانية والذين بلغت مدة خدمتهم
سنة فأكثر ولم تتجاوز ثلاث سنوات ينتفعون بأحكام قانون التأمين والمعاشات ما لم
يقرر مدير المديرية التابع لها هؤلاء العمال أنه ليس لطبيعة عملهم صفة الدوام وفي
الحالة الأخيرة يعتبرون عمالاً عرضيين ولا ينتفعون بأحكام القانون المشار إليه .
مادة ٤- يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بغزة في ١٥/١٠/١٩٦٤

ي المادة
ب بسبب

فريق أول

يوسف عبد الله العجروني

الحاكم العام ورئيس المجلس التنفيذي

* نشر في الوقائع الفلسطينية العدد رقم ٢٥٢ صفحة ٢ بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٦٤

قرار المجلس التنفيذي

رقم (٢) لسنة ١٩٦٦ *

المجلس التنفيذي :

بعد الاطلاع على النظام الدستوري لقطاع غزة الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٦٢ وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته بشأن قانون التأمين والمعاشات . وعلى القرار بقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون موظفي وعمال البلديات . وبناء على ما عرضه مدير المالية والاقتصاد ومدير الشؤون القانونية .

ق ر ر

- مادة ١- يضم جميع الموظفين والمستخدمين والعمال الدائمين في كل من بلديتي غزة وخانيونس للفئات المنفوعة بأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته .
- مادة ٢- تسري أحكام هذا القرار اعتباراً من ١٩٦٦/٣/١ .
- مادة ٣- تلغى جميع اللوائح التقاعدية المعمول بها بالبلديتين المذكورتين وكل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر بغزة في ١٩٦٦/٢/٢٤

فريق أول

يوسف عبد الله الحجروودي

الحاكم العام ورئيس المجلس التنفيذي

* نشر في الوقائع الفلسطينية العدد رقم ٢٨٢ صفحة ٢

قرار المجلس التنفيذي

رقم (١) لسنة ١٩٦٧ *

المجلس التنفيذي :

بعد الاطلاع على النظام الدستوري لقطاع غزة الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٦٢ وعلى المادة الأولى من قانون التأمين والمعاشات رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ وبناء على ما عرضه مدير المالية والاقتصاد .

١٩٦٢

وعلى

قـرـر

- مادة ١- يضم جميع الموظفين والمستخدمين والعمال الدائمين بالمجلس الأعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية للفئات المنتفعة بأحكام قانون التأمين والمعاشات .
- مادة ٢- يعمل بأحكام هذا القرار اعتباراً من ١٩٦٦/٦/١٩ .
- مادة ٣- يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار وينشر في الجريدة الرسمية .

ي غرة

. ٤

١ يتعارض

صدر بقرة في ١٩٦٧/١/١٦

لواء

عبد المنعم حسن حسني

الحاكم العام ورئيس المجلس التنفيذي

* نشر في الوقائع الفلسطينية العدد رقم ٣٠٣ صفحة ٣

٤

قرار بقانون رقم (١) لسنة ١٩٦٧ *

المجلس التنفيذي :

بعد الاطلاع على المادة ٢٨ من النظام الدستوري لقطاع غزة الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٦٢. وعلى قانون التأمين والمعاشات رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ وبناء على ما عرضه مدير المالية والاقتصاد .

ق ر ر

مادة ١- مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ تحتسب للمنتفعين بقانون التأمين والمعاشات من موظفي ومستخدمي وعمال بلديتي غزة وخانيونس ودائرة الأوقاف الإسلامية ودائرة صندوق التأمين والمعاشات ومدرسة البلدية الموجودين في الخدمة جميع مدد خدمتهم السابقة المتصلة التي قضيت بالجهات التي تطبق حاليا أحكام قانون التأمين والمعاشات والتي لم يسبق احتسابها وفقا لأحكام المادة الخامسة المشار إليها اعتبارا من ١٩٤٨/٥/١٦ أو من تاريخ آخر تعيين حتى تاريخ الإنتفاس بأحكام القانون المذكور بشرط ألا يكون المنتفع قد تقاضى عنها أية مكافأة طبقا للوائح التقاعدية السابق العمل بها بجهاتهم فإذا كان قد تقاضاها وجب لحساب تلك المدد رد ما تقاضاه محسوبا عليه فائدة قدرها ٤,٥% من تاريخ الحصول عليها حتى تاريخ الأداء .

مادة ٢- تسري أحكام المادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ في كيفية رد المكافأة المشار إليها في المادة السابقة والاشتراك عن المدد المذكورة على المنتفعين الذين تنطبق عليهم أحكام هذا القرار على أن تحدد فترة ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار لإبداء الرغبة في الاشتراك عن مدد الخدمة السابقة ويبدأ في إقتطاع أقساط المدة السابقة لمن يرغب في الاشتراك عنها اعتبارا من المرتب المستحق عن الشهر التالي لانتهااء المدة المحددة لإبداء الرغبة .

* نشر في الوقائع الفلسطينية العدد رقم ٢٠٥ صفحة ٣

مادة ٣-

تؤدي الخزائن العامة والميزانيات المستقلة التي يتبعها المنتفعون الذين يشملهم هذا القرار لحساب كل منتفع عن مدة خدمته السابقة المحسوبة في المعاشن طبقا لهذا القرار مبالغ تقدر بواقع ٨/٥ المبالغ المقدرة طبقا للجدول رقم (٤) المرافق بالقانون رقم ١٩٦٤/٨ على أساس سنة ومرتبه في أول الشهر السابق لانتفاعه بالقانون المذكور ، ويسري حكم الفقرة الثانية من المادة السابعة من القرار بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ في كيفية تأدية هذه المبالغ من الخزائن العامة والميزانيات المستقلة المذكورة .

مادة ٤-

يعمل بهذا القرار بقانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بغزة في ١٩٦٧/٢/٧

لواء

عبد المنعم حسن حسني

الحاكم العام ورئيس المجلس التنفيذي

ادر في
ديار
المالية

١٩٦٤
وعمال
التأمين
سابقة
عاشات
را من
لقانون
للوائح
اب تلك
ل عليها

كيفية رد
ة على
شهور
السابقة
بارا من

*** قانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٥
بتشكيل مجلس إدارة صندوق التأمين والمعاشات**

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الإطلاع على قرار رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ، الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢٠ بشأن استمرار العمل في القوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل تاريخ ١٩٦٧/٦/٥ في الأراضي الفلسطينية ' الضفة الغربية وقطاع غزة ' حتى يتم توحيدها .
وعلى قانون التأمين والمعاشات لموظفي ومستخدمي الإدارة العامة والمجاليين البلدية والقروية ودائرة الأوقاف الإسلامية الصادر بالقرار رقم (٨) لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته ، ولا سيما المادة (٣) منه .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة
أصدرنا القانون الآتي :-

مادة (١)

ينشأ لصندوق التأمين والمعاشات المنصوص عليه في القرار بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، مجلس إدارة يشكل على الوجه التالي :

- ١- وزير العدل
 - ٢- وزير المالية
 - ٣- وزير الحكم المحلي
 - ٤- مدير عام شؤون التأمين والمعاشات
 - ٥- مدير عام ديوان الموظفين
 - ٦- ممثل عن جمعية الموظفين المتقاعدين
- وينعقد المجلس بدعوة من رئيسه ، ولا يكون انعقاده صحيحا إلا إذا حضر الاجتماع أربعة أعضاء على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين ، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

* نشر في مجموعة الوقائع الفلسطينية العدد الخامس - يونيو ١٩٩٥

مادة (٢)

تلغى المادة (٣) من القرار بقانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، وأي حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة (٣)

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في غزة بتاريخ ١٤/٥/١٩٩٥

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

١٩٩٤/

تاريخ

دائرة

١٩٦٤

أربعة

ي منه

* قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٦

بشأن تعديل بعض أحكام قانون التأمين والمعاشات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن نقل السلطات والصلاحيات .
وعلى قانون التأمين والمعاشات لموظفي ومستخدمي الإدارة العامة والمجالس المحلية والبلدية
ودائرة الأوقاف الإسلامية الصادر بقرار بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته .
وعلى قرار المجلس التنفيذي رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن قواعد وشروط صرف إعانة غلاء المعيشة .
وعلى قرارات مجلس إدارة صندوق التأمين والمعاشات بجلساته المنعقدة بتاريخ ٦/٣ و ٧/١ و
١٠/٢٥ لسنة ١٩٩٥ .
وبناء على مقتضيات المصلحة العامة .
وبعد موافقة مجلس السلطة
أصدرنا القانون التالي :-

مادة (١)

تسري على الموظف المحال على المعاش أحكام إعانة غلاء المعيشة المنصوص عليها في المادة
(٢) فقرة أ ، ب ، ج من قرار المجلس التنفيذي رقم (٣) لسنة ١٩٦٣ م المشار إليه اعتباراً من
١٩٩٥/٦/١ م .

مادة (٢)

تصرف للموظفين الذين تنتهي خدماتهم مكافأة نهاية خدمة بواقع ١٥% من المرتب السنوي عن
كل سنة من سنوات الخدمة التي تزيد عن الحد الأقصى للمعاش .

مادة (٣)

تسري أحكام المادة (٢) من هذا القانون على الموظفين الذين انتهت خدماتهم قبل سريانه .

* نشر في مجموعة الوقائع الفلسطينية العدد الخامس عشر - نوفمبر ١٩٩٦

مادة (٤)

يعدل نص المادة (٢) من القانون من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ليصبح على النحو التالي :

ينشأ بإدارة الحاكم العام صندوق التأمين والمعاشات لفئات المنتفعين بأحكام هذا القانون ويعهد بإدارته إلى دائرة التأمين والادخار وتسمى دائرة صندوق التأمين والمعاشات ولها الشخصية الاعتبارية وميزانية خاصة تلحق بالميزانية العامة للدولة ويمثلها رئيس مجلس إدارة الصندوق في صلاتها بالغير وتعتبر قرارات مجلس إدارة الصندوق سارية المفعول وواجبة التنفيذ . من التواريخ التي يحددها مجلس الإدارة .

بلدية

مادة (٥)

١- يعدل نص المادة (١٦) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ليصبح على النحو التالي :-
تسوى المعاشات بواقع جزء من أربعين جزءا من مبلغ المرتب الأخير كما ذكر في المادة (١٥) وذلك عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة في المعاش .
٢- يسري هذا التعديل على جميع مستحقي المعاش .

مجلس

٧/١ و

مادة (٦)

يعدل نص المادة (٥٢) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ليصبح على النحو التالي :
على كل جهة أن تؤدي بالنسبة لكل منفع يتوفى أثناء الخدمة نفقات جنازته وتقدر هذه النفقات بمقدار المرتب المستحق عن شهر واحد بحد أدنى قدره (٢٥٠) مائتان وخمسون شيكلا جديدا ولا يلتزم الصندوق بهذه النفقات .

المادة

١٨ من

ويلزم الصندوق بأن يؤدي بالنسبة إلى كل صاحب معاش نفقات جنازته وتقدر هذه النفقات بمقدار معاش شهر واحد بحد أدنى قدره (٢٥٠) مائتان وخمسون شيكلا جديدا .
وتؤدي هذه النفقات فورا إلى من يثبت قيامه بدفعها سواء كانت أرملة المنتفع أو أرملة صاحب المعاش أو أرشد عائلته أو أي شخص يقدم ما يثبت قيامه بدفع هذه النفقات .

١٩ عن

مادة (٧)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة (٨)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر بمدينة غزة بتاريخ : ١/١/١٩٩٦م

الموافق : ١٠/ شعبان / ١٤١٦هـ

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

المحتـوى

الصفحة	الموضوع
١	تقديم مدير عام الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
٢	مقدمة المستشار القانوني للهيئة العامة للتأمين والمعاشات
٣	قرار بقانون رقم ٨ لسنة ٦٤ بإصدار قانون التأمين والمعاشات ...
	قانون التأمين والمعاشات :-
	الباب الأول :
٩	في تحديد المنتفعين بأحكام القانون وإنشاء الصندوق وكيفية إدارته
	الباب الثاني :
١١	في الحسابات والمركز المالي
	الباب الثالث :
١٢	في موارد الصندوق
	الباب الرابع :
١٣	في نظام التأمين والمعاشات
١٣	الفصل الأول : استحقاق مبالغ التأمين
١٤	الفصل الثاني : في استحقاق المعاشات والمكافآت
١٩	الفصل الثالث : المستحقون والذين لا حق لهم في المعاش
٢٢	الفصل الرابع : سقوط الحق في المعاش أو المكافأة
٢٣	الفصل الخامس : العودة إلى الخدمة
٢٥	الفصل السادس : أحكام خاصة
	الباب الخامس :
٢٦	في استبدال المعاشات
	الباب السادس :
٢٧	في صرف قروض بضممان مبلغ المكافأة أو التأمين أو المعاش

مخ صدوره

مطبوعة
بـ

الصفحة	الموضوع
	الباب السابع :
٢٩	في صرف منحة ومصاريف جنازة في حالة الوفاة
	الباب الثامن :
٣٠	أحكام عامة
	الباب التاسع
٣٥	معاشات أعضاء المجلس التنفيذي
٣٦	جدول رقم ١ : بيان نسبة مبالغ التأمين
	جدول رقم ٢ : نسب خفض معاشات المستقلين قبل بلوغهم سن الثامنة
٣٧	والخمسين
٣٨	جدول رقم ٣ : الأنصبة المستحقة في المعاش
	جدول رقم ٤ : تحديد المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة التي تحسب في
٤٠	المعاش
	جدول رقم ٥ : تحديد المعاش الشهري المقابل لكل ١٠٠ جنيه من مبلغ رأس
٤٢	المال الذي يلتزم المنتفع بأدائه طبقاً لأحكام المادة ٢٨
	جدول رقم ٦ : مبلغ الاستبدال بالشيكل المعادل لمعاش مستبدل قدره شيكل
٤٣	واحد في الشهر
	جدول رقم ٧ : تحديد الأقساط الشهرية التي تقتطع من المرتب أو الأجر في
	حالة اختيار المنتفع أداء المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط وفقاً
٤٧	لحكم المادة (٦٠)
	قرار الحاكم العام رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم
٤٨	٨ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمين والمعاشات
٤٩	اللائحة التنفيذية لقانون التأمين والمعاشات :
	الباب الأول :
٤٩	أحكام عامة
	الباب الثاني :
٥٢	في أداء الاشتراكات والأقساط الخاصة وتحصيلها ورد ما حصل منها بدون وجه حق

الصفحة	الموضوع	الصفحة
٥٢	الفصل الأول : في أداء الاشتراكات والإقساط الخاصة وتحصيلها	٢٩
٥٦	الفصل الثاني : رد الاشتراكات والمبالغ المحصلة بدون وجه حق	٣٠
٥٧	الفصل الثالث : في صرف القروض بضمان المرتب والمكافأة أو التأمين أو المعاش	٣٥
	الباب الثالث :	٣٦
٦١	في نظام التأمين والمعاش	٣٧
٦١	الفصل الأول : تعيين المستفيدين من مبالغ التأمين	٣٨
	الفصل الثاني : في شأن الإجراءات الواجب اتباعها في حالة الوفاة أثناء الخدمة أو الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية نتيجة حادث وقع أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها	٤٠
٦٢	الفصل الثالث : في إعداد المستندات اللازمة لصرف المعاشات والمكافآت ومبلغ التأمين	٤٢
٦٢	الفصل الرابع : في صرف وتعبئة المعاشات أو المكافآت ومبالغ التأمين	٤٣
٦٨	الفصل الخامس : أحكام عامة تنبع في صرف المستحقات	٤٧
٦٩	الفصل السادس : في نظام ومواعيد وكيفية صرف المعاشات	٤٨
٧١	الفصل السابع : في شروط استمرار صرف المعاشات	٤٩
٧٣	الفصل الثامن : في تحديد من تصرف إليهم المنح	٤٩
٧٦	الباب الرابع :	
٧٧	في العودة إلى الخدمة	
٧٧	الفصل الأول : في قواعد حساب مدة الخدمة المبينة	
٧٨	الفصل الثاني : في إجراءات حساب المدة السابقة	
	الباب الخامس :	
٧٩	في استبدال المعاشات	
	الباب السادس :	
٨١	في الأحكام الخاصة بمدد الإعاقة والإجازات الدراسية بدون مرتب ..	
		٥٢

الصفحة	الموضوع
	الباب السابع :
٨٤	أحكام انتقالية
	الباب الثامن :
٨٦	أحكام ختامية
٨٧	قرار المجلس التنفيذي رقم ١٥ لسنة ١٩٤٦
٨٨	قرار المجلس التنفيذي رقم ٢ لسنة ١٩٦٦
٨٩	قرار المجلس التنفيذي رقم ١ لسنة ١٩٦٧
٩٠	قرار بقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٧
٩٢	قانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٥
٩٤	قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦
٩٧	الفهرس

Exhibit 6

COPIE

TI-94-80000

Implementation Agreement Concerning the Pension Fund of the
Civil Administration Employees in the Gaza Strip

between

THE GOVERNMENT OF THE STATE OF ISRAEL

and

THE PALESTINIAN AUTHORITY

and

THE PENSION FUND OF THE STATE ADMINISTRATIVE EMPLOYEES

In order to implement the provisions of paragraph 16 of Annex II of the Agreement of the Gaza Strip and Jericho Area signed in Cairo on May 4, 1994, the parties have agreed as follows:

1. The net income of the Pension Fund of the employees of the Civil Administration in the Gaza Strip as accumulated up to the date of the Cairo Agreement is 430,458,653.25 NIS (Four hundred and thirty million four hundred and fifty six thousand and fifty three New Israeli Shekels and twenty five agorot).

2. The responsibility for the Pension Fund is transferred to the Palestinian Authority. The Palestinian Authority will receive from the authorized representatives of the employees their written consent to the transfer of the monies accumulated for the pension rights in the Civil Administration to the Pension Fund of the State Administrative Employees (hereinafter - the Pension Fund) and will give Israel a copy of that consent.

The Palestinian Authority takes upon itself to notify each of the employees and pension receivers listed in the schedule mentioned in paragraph 5 below that it has assumed the responsibility as aforesaid and to make the legally required arrangements related thereto.

3. Before December 31, 1994, Israel will transfer the aforesaid accumulated sum mentioned in paragraph 1 above to a special bank account designated by the Palestinian Authority for the Pension Fund for this purpose.

The details of the bank account are:

EURO-TRADE-BANK Limited
Tel-Aviv, Israel
Account # 407465

for further transfer to:

BANK OF NEW YORK
ABA # 021000018
A/C Morgan Stanley & Co.
A/C # 8900036354
FFC # 30-81349-1

4. The Palestinian Authority and the Pension Fund undertake to invest the monies of the Fund in a manner that will retain their real value and produce a yield for the benefit of the Pension Fund and the employees and pension receivers.

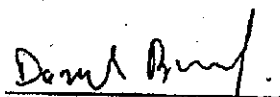
5. The Palestinian Authority and the Pension Fund undertake to use the sum so transferred and the monies accruing from their investment only for the purpose of payments of pensions and severance compensations, as due, to those Palestinians who were employed by the Civil Administration and from whose wages pension insurance deductions were made and accumulated in the Pension Fund.

The details of these employees and of those who are already receiving pension from the Pension Fund are listed in the schedule attached to this Agreement.

6. Upon the transfer of the sum mentioned in paragraph 1 to the account mentioned in paragraph 3 the Palestinian Authority and the Pension Fund assume full responsibility to the Civil Administration statutory and contractual obligations to the Palestinian employees mentioned in paragraph 5 regarding pension and severance compensation and their payment, and release Israel from any such responsibility.

If Israel will be sued by any such employee or his/her heirs for any sum due to him/her as a pension or severance compensation, the Palestinian Authority shall reimburse Israel the full amount awarded the employee or his/her heirs by any court or tribunal, and Israel may deduct that amount from any monies it owes to the Palestinian Authority. Where legal proceedings are brought in respect of such a claim, Israel will notify the Palestinian Authority and the Pension Fund, and enable them to participate in defending the claim.

Done on 30.12 1994


The Government of Israel
David Brodet


The Pension Fund

Hamed EL ARABI.



The Palestinian Authority
Samir EL TARI

Exhibit 7

9 وثيقة

n.97-7530

C

Amendment to the Agreement Concerning the Pension Fund of the Civil
Administration Employees in the Gaza Strip

between

THE GOVERNMENT OF THE STATE OF ISRAEL

and

THE PALESTINIAN COUNCIL

and

THE PENSION FUND OF THE STATE ADMINISTRATIVE EMPLOYEES

WHEREAS the Palestinian Council informed The State of Israel of the termination of the agreements between Morgan Stanley Asset Management Inc., Morgan Stanley & co. Incorporated and the Palestinian Council concerning the Palestinian Pension fund, and In order to accomplish the implementation of the agreement signed on 9/11/94 (hereinafter: "the previous agreement"), it has been agreed by the parties as follows:

1. The remaining sum to be transferred by Israel according the previous agreement amounts to 299,718,793 NIS, including the interest accrued upon it until 19.3.97. Any additional interest which accrued from the said date shall be included in the transfer.
2. The aforesaid sum will be transferred by Israel, within 8 business days of the signing of all the relevant documents, to the Palestinian Pension Fund bank account no. -883237-3 / G 457 held in Credit Suisse, Headoffice, Zurich, Switzerland, which designated by the The Palestinian Council for the Pension Fund of the employees of the Civil Administration in the Gaza Strip that was transferred to the responsibility of the Palestinian Council.

Original documents relating to the opening of the aforesaid bank account and concerning the authorized signatories have been presented to the Government of Israel before the signing of this agreement.

3. The Palestinian Council undertakes to use the Fund so transferred only for the purpose of payments of pensions and severance compensations, as due, to those Palestinians, who were employed by the Civil Administration in the Gaza Strip and from whose wages pension insurance deduction were made and accumulated in the Fund, or their kins.
4. The Palestinian Council declares that it has chosen Belestia Asset Management AG as the investment manager for the Pension Fund mentioned in paragraph 2.

Transfers from the above account may only take place in favor of



D.G

accounts held in the name of the Palestinian Pension Fund of the Civil Administration in the Gaza Strip. //

5. Upon the transfer of the sum mentioned in paragraph 1 to the account mentioned in paragraph 2 the Palestinian Council and the Pension Fund established by it assume full responsibility to the Civil Administration statutory and contractual obligations to the Palestinian employees mentioned in paragraph 3 regarding pension and severance compensation and their payment, and release Israel from any such responsibility.

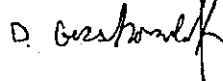
The Palestinian Council takes upon itself to notify each of the employees and pension receivers listed in the schedule that it has assumed the responsibility as aforesaid and to make the legally required arrangements related thereto.

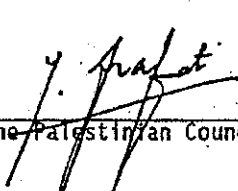
If Israel will be sued by any such employee or his/her kins for any sum due him/her as a pension or severance compensation, the Palestinian Council shall reimburse Israel the full amount awarded the employee or his/her heirs by any court or tribunal, and Israel may deduct that amount from any monies it owes to the Palestinians Council. Where legal proceedings are brought in respect of such a claim, Israel will notify the Palestinian Council and enable it to participate in defending the claim.

6. The aforesaid shall not detract, in any way, from the provisions of the Previous Agreement, unless explicitly provided in this Agreement.

Done on 31-3-1997



The Government of Israel.




The Palestinian Council.



Belesta Asset Management AG hereby confirms that it has agreed to serve as investment manager for the Pension Fund mentioned in paragraph 2 above, and that it will transfer the monies accrued from the account mentioned in paragraph 2 above and from their investment only to bank accounts of that Pension Fund as mentioned in paragraphs 3 and 4 above.


Belesta Asset Management AG

T. Künzi


K. Gubler